نحو منظور حضاري لدراسة دور الدين في تشكيل الثقافة الفاعلة

د. عبد العزيز برغوث*

المقدمـة

تعيش البشرية اليوم وضعاً حضارياً عالميا متسارعاً ومعقدا للغاية. فلأول مرة في تاريخ الإنسان ووجوده الحضاري يقف الوعي البشري أمام لحظة التحول العالمي الكبير والمعقد الذي يسير به نحو عصر العالمية والشمولية ، وفي هذا العصر العالمي تدخل الإنسانية كلها مرحلة التلاقي ، والاتصال العالمي الحساس والمعقد. وهنا تصبح الأديان والثقافات والحضارات في وضع الاستنفار الحضاري العام والترقب الحذر المتيقظ لما ستفرزه فعاليات النشاط الإنساني في عصر العالمية، وما سيؤدي إليه هذا الوعي العالمي الجديد من آثار سلبية أو إيجابية على الاستقرار والتطور العام لهذه الأديان والثقافات والحضارات، ففي هذه المرحلة من التطور الإنساني على مستوى التصور والوعي والمنهج والخبرة والفعل والإدراك للحياة والواقع والوجود. يوضع الإنسان أمام اختبار التحول العالمي بدينه، وثقافته، وحضارته ليعيش مع الأديان والثقافات، والحضارات الأخرى ؛ حين ترتفع الحواجز الجغرافية والمعوقات الإتصالية ، والقيود القانونية والسياسية. ففي الوضع الذي يتنقل فيه الوعي الإنساني في العالم، وتنتقل فيه الخبرة والمعارف والأفكار وينتقل فيه الأشخاص والأشياء من وراء الحدود، ومن وراء الوعي تكون الإنسانية قد دخلت لحظة العالمية. وفي هذه اللحظة تُطرح على الأديان والثقافات والحضارات أسئلة جوهرية ومصيرية في الوجود البشري كله. فما هو الدور الذي يمكن أن يؤديه الدين والثقافة في عصر العالمية والشمولية؟ وكيف يساهم الدين في بناء الثقافة العالمية القادرة على استيعاب معطيات الواقع الجديد دون التنازل التام عن أصالته ومقدساته وقيمه؟.

للإجابة عن هذين السؤالين المهمين ينبغي لنا أن تطوَّر منظوراً حضارياً جديداً للنظر في قضايا الدين والثقافة، يكون بمقدوره استيعاب التحولات المعاصرة في الوعي والفكر والمناهج والمعارف والوسائل والتقنيات والتكنولوجيات والاستراتيجيات ؛ فبدون تطوير منظور حضاري معاصر ومتفاعل مع معطيات سقف الوعي الحضاري الذي تتصدره مفاهيم مثل : ما بعد الحداثة ، والحداثة الجديدة والعولمة ومقولات نهاية الدين ونهاية الحضارة ونهاية الإنسان ونهاية الثقافة ونهاية المعنى ونهاية المطلق ، وكذلك مفاهيم مثل: مجتمعات المعرفة واقتصاديات المعرفة والوعي التكنو-الكتروني ... فبدون هذا المنظور سيظل جهدنا التجديدي في عصر العالمية جزئياً ، وربما مفصولاً، ومعزولاً عن تيار الفاعلية الحضارية

* أستاذ مساعد بكلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية. ماليزيا.

المعاصرة الذي تقوده قوى الحضارة الغربية. فالقوى الحضارية الغربية المعاصرة بصورة خاصة تتوجه بالإنسانية، وبالحضارة البشرية نحو تشكيل عالم معولم على وفق نموذجها الحضاري الغالب. وهذا يعني بالدرجة الأولى تكريس مركزية النموذج الغالب حضارياً ، وإدارة عملية العولمة وفق تصوراته ومقولاته، مما يستتبع إمكانية إدخال الثقافات الإنسانية في هذا الواقع المعولم لتصبح أدوات في عملية صارمة وحساسة قد تهمَّش كثيراً من الثقافات ، وقد تفكَّك غيرها، وقد تفيد غيرها الآخر. ومما لا شك فيه أن التفكير في تشكيل منظور حضاري جديد لدراسة دور الدين في بناء الثقافة الحيوية والفاعلة أمر استراتيجي لفهم الواقع، والتوجه إلى المستقبل بوعي وتخطيط وتوازن وانسجام.

إن حاجاتنا إلى منظور حضاري جديد لدراسة دور الدين في بناء الثقافة نابع من قناعتنا بأن التحول الحضاري العالمي الحالي سيؤثر لا محالة في الدين والثقافة والحضارة، وبالتالي فعلينا أن نستوعب التحول، ونوجهه قبل أن يجرفنا تياره الذي لا يقاومه إلا مد الدين العظيم ، ومنهج الوحي القويم إن نحن أحسّنا الاستفادة منه وقراءته بوعي ومنهج صائب ومستوعب للتحولات الجديدة. فالمنظور الحضاري المطلوب ينبغي أن يستوعب ويتجاوز بالوعي ما تحمله ظاهرة عولمة العالم لهذا العالم المعاصر[1]من مفاهيم ومآسي ومعطيات جديدة وخطيرة على كل المستويات الحياتية. إذ علينا أن لا نسقط من اعتبارنا سقف الوعي الحضاري الحالي الذي تتصدره ظاهرة العولمة،[2]ومقولاتها وأبعادها الحضارية والثقافية والاجتماعية والدينية والتقنية والجغرافية والاقتصادية والسياسية. إذ أنه ليس بوسعنا الآن أن نتجاهل هذه الظاهرة في تحليلاتنا لأي موضوع ندرسه أو لأي مشكلة نعالجها. وحتى لو تعمدنا تجاهل هذا الإطار التحليلي الذي تُشكَّل فيه مفاهيم العولمة والعالمية حيزاً واقعياً فاعلاً ، فإن الواقع ومتطلباته وتركيبه وتعقده لن يسمح لنا بذلك لوقت طويل. وبالتالي فعلينا أن نستحضر دائما هذا الأمر لكونه أصبح من مكونات واقعنا، ومن لوازم التحليل الموضوعي للمشكلات الإنسانية أنّ المنظور الحضاري الجديد ينبغَّي أن يُفعَّل دور الدين في البناء الثقافي ، ذلك لأن الدين من أقوى وأفعل وأنسب العوامل والعناصر التي يمكن أن تحدث التوازن في حركة عولمة العالم.

إنه لمن المفيد جداً أن نعالج قضايا الدين، ودوره في بناء الثقافة العالمية المتحضرة ضمن إطار تحليلي منهجي يربطه.

أولاً : بسقف الوعي المعرفي والحضاري القائم.

---

(1) To understand the major themes of the present global transformation from a western perspective please refer to: Willis Harman, Global Mind Change, Second Edition, San Francisco, Berret Koehler Publishers, Inc., 1998. & Ulrich Beck, Risk Society: Towards a New Modernity, Translated by Mark Ritter, First Ed. London: Sage Publications, 1992. & Risk Society and Beyond: Critical Issues for Social Theory, Edited by: Barbara Adam, Ulrich Beck and Joost Van Lonn, London: Sage Publications, 2000

(2) For further details on the issue of the economic, political, cultural and religious dimension of Globalization refer to: Malcolm Waters, Globalization, First Edition, London and New York: Routledge, 1995.

ثانياً: بظروفنا وأوضاعنا وحاجاتنا وآمالنا وتصوراتنا .

ثالثاً: بعلاقاتنا وصلاتنا المحلية والدولية والعالمية ، وبمصالحنا الاستراتيجية .

رابعاً: بقيمنا وأصالتنا وتراثنا .

خامساً: بحوارنا واتصالنا العالمي بالآخرين. هذا من جهة ومن جهة أخرى ينبغي لنا أن نعالج موضوعات الدين والثقافة وفق منظور حضاري منهجي متكامل لا نغفل فيه مجموع العناصر؛ والعوامل التي لها تأثير في دراسة مثل هذه الموضوعات، ولا نسقط من تحليلنا العوامل التي نراها لا تتوافق وتصوراتنا أو مواقفنا الشخصية، ولكن أن نحلل الظاهرة الدينية والثقافية والقيمية تحليلا منهجيا متكاملا نرى من خلاله الصورة الكاملة للموضوع، حتى نتمكن من تحقيق أهدافنا ، وتوجيه هذه العوامل لتصبح عوامل بناء في وعينا وحياتنا. وهنا ينبغي أن نحلَّل موضوعات الدين والثقافة ليس فقط من منظور أحادي التركيز ؛ ولكن ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار كل مقومات المنظور الحضاري الشمولي المتكامل الذي يستوعب كل المعطيات والعوامل والمحددات التي تقدمها لنا العلوم الدينية والعلوم الإنسانية وحتى العلوم الطبيعية . فالمطلوب حقاً في دراسة الدين والثقافة هو تشكيل منظور متكامل يستوعب بعمق حقيقتهما وطبيعتهما ووظيفتهما وديناميكيتهما الإجتماعية والتاريخية .

إنّ تأكيدنا على المنظور الحضاري الشمولي ضروري لأنّ الرؤية التبعيضية، والإسقاطية ، والجزئية والأحادية في دراسة الدين والثقافة لم تعد قادرة على إعطاء الصورة الكاملة والموضوعية لقضاياهما . إنّ البحث الحالي يدور حول بيان الدور الذي يمكن أن يؤديه الدين في تشكيل الثقافة وفق منظور حضاري متكامل . وعلى وفق هذا المنظور المقترح يبدو لنا الدين مصدراً أساسياً للقيم الأخلاقية والثقافية ، ومصدراً ضرورياً لتشكيل الرؤية والنموذج والمنهج المطلوب لبناء ثقافة متحضرة تكون قادرة على بناء الإنسان الصالح والمجتمع المتقدم والحضارة المتوازنة .

والبحث كذلك يحاول أن يبرز الديناميكا الخاصة للدين في فاعليته الثقافية حينما يتحول إلى قوة حيوية في صناعة الثقافة. كما ينبه إلى ضرورة النظر إلى الثقافة ليس باعتبارها ذلك "الكل المركب" فقط –على حد تعبير تايلور- ولكن باعتبارها ذلك **"التركيب الكلي"**[1] للإنسان والمجتمع والحضارة. وبعبارة أخرى أن ننقل التحليل من السكون إلى الدينامية ، ومن الثبات إلى التغيُّر، ومن الوصف إلى التحليل والتركيب، ومن التعاقب والتوارث والتكرار والرتابة إلى الصيرورة والتجديد والإبداعية ، فبهذه الصورة نستطيع أن نرى الثقافة ، كعامل بناء وتغيير وتجديد وإبداع يساهم في تحقيق مشاريع تنميتنا وإستراتيجيات تطورنا، وبهذا المعنى يتحول الدين ، وتتحول الثقافة إلى قيم بناء وبناء قيمي يفيد الفرد والمجتمع

---

(1) Publications, 1995, For further details see, Joel S. Kohn, Culture, Multiculture, Postculture, London: Sage p. 128 onward.

ويساهم في خلق اللحمة الحضارية والإرادة الاجتماعية اللازمة لأي تحضُّر أو تقدم. ولمعالجة هذه الإشكالية يحاول البحث التعريج على العناصر الآتية :

أولاً: مداخل الإطار المنهجي لدراسة دور الدين في تشكيل الثقافة.

ثانياً: محددات المنظور الحضاري لتحليل دور الدَّين في تشكيل الثقافة.

ثالثاً: ملاحظات حول دور الدَّين في تشكيل القيم الثقافية والأخلاقية.

أولاً: مداخل الإطار المنهجي لدراسة دور الدَّين في تشكيل الثقافة

موقع الدين في الوجود الحضاري الإنساني

لقد أصبحت دراسة الدَّين [1]والعناية بقضاياه من الموضوعات ذات الأهمية والحيوية في مختلف المجتمعات الإنسانية. فلم تعد مسألة دراسة الدَّين والنظر في قضاياه من عمل الخواص من العلماء والباحثين في علم الاجتماع الديني والانثربولوجيا الدينية والثقافية أو علم تاريخ الأديان وعلم مقارنة الأديان وفلسفة الأديان والدراسات الدينية المعاصرة.. وغيرها من المباحث العلمية [2]، ولكن أصبح موضوع الدين يشغل وعي الإنسان عموما في المجتمع الإنساني المعاصر. فالإشكاليات الدينية وترددها لم تعد حكراً على فئة معَّينة من المتخصصين ، ولكنها تحوَّلت إلى موضوع وعي يخص الإنسان الباحث في عمقه الديني، وفي تركيبه الفطري الدَّيني [3]. فالمسألة الدينية التي رافقت كامل التطور والوجود الإنساني منذ بدايته كانت وما تزال وستبقى قضية حاسمة يتحدَّد بها قسم كبير من وعي الإنسان، واتجاهاته الحاضرة ، ومصائره المستقبلية. فمما لا شك فيه أن الدين يعتبر واحدا من البنى التركيبية للوعي الوجودي الإنساني، ومن الأصول الكبرى للبناء الثقافي الحضاري البشري، إذ أننا مهما حاولنا أن نقصي الدين –بمعناه العام- من التجربة الحضارية والثقافية الإنسانية، ومهما حاولنا أن نبرر ضرورة عزل الدين عن الفعل الحضاري والاجتماعي والثقافي، فإننا عبثاً نحاول –حتى ولو بدا لنا أننا نحقق نتائج- لأننا بمحاولتنا هذه نصادم سنن الفطرة وطبائع العمران الإنساني وقوانين التشكيل الكوني العام. فالدين معطى كوني ووجودي أصيل في التجربة الإنسانية بأبعادها الحضارية والثقافية والأخلاقية والعلمية والعمرانية. ذلك أنّ الدين يشكَّل أصلاً جوهرياً في البناء الإنساني، وفي العمق الوجودي لهذا الإنسان. وكما يعبرَّعن ذلك مالك بن نبي فإنه: "كلما أوغل المرء في الماضي التاريخي للإنسان، في الأحقاب الزاهرة لحضارته، أو المراحل البدائية، وجد سطوراً من الفكرة الدينية . ولقد أظهر علم الآثار دائماً - من بين الأطلال التي كشف عنها- بقايا آثار خصصها الإنسان القديم لشعائره الدينية ، أيّاً كانت تلك الشعائر

---

[1] أنظر: نبيل محمد توفيق السمالوطي، الدين والبناء الاجتماعي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، جدة: دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، 1981م ، ص 11 وما بعدها.

[2] راجع: سامية مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع الديني، الكتاب الأول: علم الاجتماع الديني، الطبعة الثانية، القاهرة: دار المعارف، 1993م ، ص 33 وما بعدها.

[3] لمزيد من التفاصيل راجع: أحمد حسن بركات، فطرة الله التي فطر الناس عليها، عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، 1987م.

؛ ولقد سارت هندسة البناء من كهوف العبادة في العصر الحجري ، إلى المعابد الفخمة، جنباً إلى جنب مع الفكرة الدينية التي طبعت قوانين الإنسان بل علومه ، فولدت الحضارات في ظل المعابد كمعبد سليمان أو الكعبة. من هنالك كانت تشرق هذه الحضارات لكي تنير العالم. وتزدهر في جامعاته ومعامله، بل لكي تجلي المناقشات السياسية في برلماناته. فقوانين الأمم الحديثة لاهوتية في أساسها ، أما ما يطلقون عليه قانونهم المدني ، فإنه ديني في جوهره"[1] هكذا إذن يتسجل الدين [2]في وعي الإنسان وفي تجاربه الحضارية العامة.

الفاعلية الحضارية للدين

فالدين بهذا الحضور وبهذا التأثير العام في نفسية الإنسان وفي وعيه وعقله وسلوكه، وتفاعلاته الاجتماعية والحضارية له امتداد ثقافي وتأثير حضاري كبير. فهو بهذا المعنى ليس مجرد قيم أو مبادئ أو طقوس أو تأملات نظرية، ولكنه يتجسد فعليا في إطار ثقافة معينة. فالدين يتطلع إلى أداء دور حيوي فاعل[1] في الحياة البشرية يمكن أن نسميه "الفاعلية الحضارية للدين". وهذه الفاعلية الحضارية لا تتحقق في كامل تشكيلها ووظيفتها إلا في إطار ثقافي شامل يعيش فيه الإنسان، ويُشكل فيه قيمه واخلاقه. وعلاقاته ونماذج وعيه، وطرائق حياته ، وأنساق سلوكه، ومناهج نظره وتفكيره. وعلى هذا الأساس تُطْرح أمامنا إشكالية الصلة والعلاقة بين الدين والثقافة.

فإذا كان الدين بمفهومه العام[2]من تصوراً كونياً معيناً للحياة والإنسان والوجود، فإنّ هذا التصور الديني للوجود لا يجد كامل بنائه إلا إذا تحول إلى واقع –أي- إلا إذا جسَّد قيمه ، ومبادئه ، وتصوراته . ومفاهيمه في حياة الإنسان. وهذا التجسيد للنظام الديني ومضامينه العقدية والتشريعية والأخلاقية والقيمية في الواقع الثقافي الخاص والعام ، الفردي والجماعي ، الروحي والمادي ، الفكري والنفسي للإنسان يتم عبر عملية أساسية هي عملية "التشكيل الثقافي" للشخصية والجماعة الإنسانية. وبهذا تتضح معالم ثقافة مجتمعٍ ما، وتتمايز عن غيرها من الثقافات على حسب ما تمليه عليها مضامين الدين أو التصور الكوني الديني[3] الذي يتبناه هذا المجتمع أو ذاك. فنحن لكي نشكَّل ثقافة معينة تشكيلاً منهجياً منظماً نحتاج إلى توجيه منهجي لكامل الفعل الثقافي. وتصوراته. ونظرياته. وأدواته. ووسائله. وأساليبه. وأنساقه. ونماذجه.

---

[1] مالك بن نبي، الظاهرة القرآنية، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دمشق: دار الفكر، 1984م ، ص 69.

[2] For further discussion on the issue see: Christopher Dawson, Progress and Religion, U.S.A: Sherwood Suyden and Company Publications, pp 70-116.

[1] See, John F. Schumaker, Religious Motivation Across Cultures, Motivation and Culture, Edited by: Munro, Schuaker, Carr, New York and London: Rutledge: 1997, p. 193-210.

[2] الذي يتضمن الأديان السماوية المنزلة وكذلك الأديان السماوية المنزلة والمحرفة وكذلك مختلف المعبودات والأفكار الدينية البشرية التي تتضمن رؤية كونية معينة للوجود مثل: البوذية والهندوسية والكنفيشيوسية وغيرها.

[3] هنا ينبغي أن لا نقصي التصورات الكونية الأخرى مثل : التصور العملي والفلسفي والمادي وكذلك لا نغض الطرف عن العوامل والعناصر الأخرى التي تشكل الظاهرة الثقافية.

طبيعة المسألة الثقافية وضرورة التوجيه الدَّيني

ولكن توجيه عملية تشكيل الثقافة فعل معقد ومركَّب للغاية ، وذلك لتعقُّد المسألة الثقافية ذاتها وتضمنها لجملة إشكالات معقدة ومركبة. ففي المعنى العام للثقافة نكون كما يعبرَّ تايلور أمام ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعارف، والاعتقادات، والفنون والقوانين الأخلاقية، والعادات، والتقاليد، وأي نوع من أنواع القدرات والمهارات التي يتحصل عليها الإنسان باعتباره عضواً في جماعة[1] كما أننا بالمعنى السوسيولوجي العام نتحدث عن الثقافة باعتبارها أسلوب أو نمط حياة جماعة إنسانية معينة ، والمحيط الشامل الذي يصنعه الإنسان بما في ذلك النواتج المادية وغير المادية والتي تُتوارث، وتُتناقل بين الأجيال، فالثقافة في هذا المنظور تشتمل على جملة من القيم والقوانين والأنساق السلوكية التي تُمتلك وتُتناقل عن طريق الرموز الثقافية، وتشكل في جوهرها الخصائص النوعية لجماعة إنسانية معينة؛ بحيث تجسد هذه القيم والأنساق في مختلف أوجه النشاط الإنساني [2] وكذلك بالمعنى الأنثربولوجي نتحدث عن ما ينبغي للفرد أن يعرفه لكي يتأهَّل ليعيش في مجتمع معَّين أو ما يمكن تعلمه من قبل الفرد وتناقله بين أفراد الجماعة[3].

فإذا كانت الثقافة بهذا التعقيد والشمول ، فإنّ دور الدين في التوجيه الثقافي للإنسان، وفي البناء الأخلاقي[4] للمجتمع ينبغي أن يكون دوراً فاعلاً ، وأن دور

الثقافة في بناء الشخصية الإنسانية وتشكيل الجماعة البشرية المتماسكة[1] وضروري كذلك.

من هنا تبدو لنا معالم العلاقة بين الدين والقيم[2]الثقافية والقيم الأخلاقية. إذ أنّ كل ثقافة ينبغي أن تتضمن تصورات دينية معيّنة ، وتعبر عن نموذج ديني حياتي معينَّ. كما أن الدين ينبغي أن يتجسد في إطار ثقافي معَّين يعكس النموذج البشري والحضاري لهذا الدين. ويكشف عن نوعية وطبيعة الشخصية البشرية والشخصية الثقافية والشخصية الفكرية التي يروم الدين تحقيقها في واقع الحياة.

الدين والبناء الثقافي للإنسان

---

(1) See, E. B Taylor, Primitive Culture, Vol. 1, New York: 1924, p. 1

(2) See, William P. Scoot, Dictionary of Sociology, Special Indian Edition, Delhi: Goyl Saa B. Publisher and

(3) See, Hall, John R & Mary Jo Neitz, Distribution, 1989, p. 95.
1993), Culture: Sociological Perspectives, (Prentice: Hall, .17

(4) مجموعة من الباحثين، أبعاد الدين الاجتماعية، سلسلة العلوم الاجتماعية، إشراف عبد الوهاب بوحدية، تعريب: صالح البكاري، الدار العربية للكتاب، 1985م.

(1) مالك بن نبي، مشكلة الثقافة ، دمشق: دار الفكر ، 1984م ، ص 43 وما بعدها.

(2) For further discussion see, Carl Wellman, Morals and Ethics, Second Ed. New Jersey, Englewood, 1988, p. 79 onward.

إنّ حياة المجتمع وقوته وإمكانه وقدرته على البذل والعطاء رهينة في القسط الأكبر منها "بالنوعية البشرية" أو بالنموذج البشري الذي يمتلكه هذا المجتمع أو ذاك. ؛ فالإنسان يعتبر من القوى الفاعلة في الفعل الحضاري . وفي التنمية الاجتماعية والعمرانية الشاملة للمجتمع، ولكن قوة هذا الإنسان وقدراته وشخصيته وعلاقاته وفاعليته وحيويته الفكرية والاجتماعية والسلوكية متصلة كثيراً "بشاكلته الثقافية" وبنائه الثقافي. ومن هنا يصبح الدرس الثقافي من أهم الدروس الحاسمة في تشكيل إنسان الفاعلية الحضارية. وإنسان الفعل الحضاري البَّناء.. وعلى هذا الأساس ينبغي لنا أن لا ننظر فقط إلى الثقافة نظرة[3] وصفية أو نظرة فلسفية أو أنثربولوجية أو سوسيولوجية أو نفسية نظرية ، ولكن ينبغي دائماً أن نربط الثقافة بوضعنا الحالي وبظروفنا الراهنة وبآمالنا المقبلة وبطموحاتنا الحضارية، كيما نجعل من الثقافة مسألة حيوية فاعلة فيما نصبو إلى إنجازه من مشاريع حضارية، وفيما نرجو أن نحققه لأنفسنا ولأجيالنا الآتية. فالثقافة بالتصورات التي سبق وأن أشرنا إليها مهمة ولكن غير كافية لجعل الثقافة مصدراً للفاعلية والتحضُّر والتقدُّم ، ومن هنا كان لزاماً علينا أن ننظر إلى الثقافة في ديناميكيتها الحضارية وفاعليتها الكونية، حينما تتحول إلى قوة لبناء الإنسان، وإلى رسالة تنجز مهمة بناء حضاري أصيل ينقل المجتمع من وضع ما قبل التحضر أو وضع التخلُّف إلى وضع النهضة الحضارية والإنتاجية الاجتماعية الشاملة.

إنّ موضوع الثقافة في الواقع العربي الإسلامي الحالي ينبغي أن يدرس من منظور حضاري تربوي تجديدي ؛ أي أن تدرس الثقافة ضمن الإطار الذي يحولها إلى موضوع للتجديد، والتحضر، والتربية الشاملة للمجتمع. وبهذا تصبح المسألة الثقافية هي الأساس الإستراتيجي الحيوي لأي تغيير أو بناء للإنسان المتحضر.

الدَّين وديناميكا الثقافة وبناء الإنسان المتحضر

فالإنسان الذي هو مناط الفعل الحضاري إنما يتحقق له قدر كبير من التقدُّم الحضاري بمقدار ما يكون تشكيله الثقافي متوازناً أصيلاً واقعياً متفاعلاً مع دينه. وتراثه. وواقعه. ومستقبله. فالثقافة بهذا المعنى لا تكون فقط أسلوب حياة محنط أو ميت خال من كل أنواع الفاعلية والإبداعية والتجديد أو نمط سلوك تليد مقطوع عن الواقع لا يؤثر فيه بأي شكل من الأشكال. والثقافة كذلك لا ينبغي أن تكون عادة أو تقليداً أو رمزاً أو قيمة أو نسقاً اجتماعياً عديم التأثير ، فالثقافة[1] ينبغي أن تكون وعياً ديناميكياً مبدعاً . وإطاراً حضارياً حيوياً . ومنهاجاً حياتياً متوازناً. ونظاماً قيمياً وأخلاقياً وجمالياً وفنياً متفاعلاً مع منجزات الحضارة ، ومستوعباً لطبيعة الواقع ومتطلباته .فالمطلوب من الثقافة هي أن تبني إنساناً متحضراً مكتملاً في تشكيله المعرفي. والعقدي والنفسي. والروحي. والسلوكي. والاجتماعي. والاتصالي والعمراني. فالثقافة الحيوية المتحضرة هي التي

---

[3] لدراسة بعض التصورات الحديثة في دراسة الثقافة يمكن الرجوع إلى: ميشال ثيمبسون وآخرون، نظرية الثقافة، سلسلة عالم المعرفة، ترجمة: علي سيد الصاوي، مراجعة وتقديم: الفاروق زكي يونس، العدد 223، يوليو 1997م.

[1] See, John R. Hall and Mary Jo Neitz, Culture: Sociological Perspective, Englewood Cliff: Prentice Hall, 1993, p. 20 onword.

تكون مسؤولة مباشرة عن عملية بناء الإنسان المطلوب للتقدُّم ، والتحضُّر ، والنمو الحضاري الشامل. وبالتالي قد يكون من غير المفيد كثيراً أن نطبق في دراستنا للثقافة بعض المناهج الوصفية أو الأنثربولوجية أو السوسيولوجية الموجودة حالياً. فمعظم هذه المناهج تصلح لدراسة المجتمعات التي أنُشئت فيها ، وتستخدم للواقع الذي تولدت فيه ، وللأهداف المحددة التي وضعها أصحابها. ولكن إذا كنا نريد من الثقافة أن تبني إنساناً متحضراً فالمنهج المطبق هنا ينبغي أن يكون متناسباً وأوضاعنا. وظروفنا. ومعادلتنا الواقعية. وتراثنا. وحاضرنا. وآمالنا المقبلة، فالثقافة بالنسبة إلينا ينبغي أن توجه عملية البناء المنهجي للإنسان المتحضر، ومن هنا فالمسألة الثقافية عندنا وفي ظل واقعنا وظروفنا ينبغي أن ُتحدَّد ليس فقط على المستوى الاجتماعي بل كذلك على المستوى المعرفي والمستوى التربوي والمستوى الحضاري الشامل. "ولهذا فإنّ المشكلة (الثقافة) يمكن أن تطرح بصفة عامة ضمن ثلاثة أوضاع مختلفة:

1- فعندما نتساءل: كيف تتكون ثقافة معينة؟ يكون سؤالنا متضمنا لجواب عن مرحلة تاريخية معينة.

2- وعندما نتساءل عن: ما هو الدور الذي تؤديه ثقافة معينة؟ نجدنا إزاء وجهة نظر أخرى للمشكلة.

3- أما عندما نتساءل: كيف يتم إعداد ثقافة معينة؟ فإننا نكون إزاء زاوية نظر مختلفةعن الوجهتين السابقتين"[1] ولهذا السبب علينا أن نُحدَّد المنظور المناسب لدراسة وتشكيل الثقافة في وضعنا الحالي. ومن المهم في هذا المنظور أن نركز أكثر على الأبعاد المعرفية والتربوية والحضارية للثقافة لأهميتها في واقعنا المعيش.

الأبعاد المعرفية والتربوية والحضارية للثقافة

فعلى المستوى المعرفي ينبغي لنا أن نتحدث عن "المرجعية الثقافية" وعن "المصادر الثقافية" وعن "نوعية الإطار الثقافي" المنسجم مع ذاتيتنا وقيمنا وتراثنا. فهذا الجانب المعرفي للثقافة ضروري لإحداث بعض التصفيات الأساسية في إطارنا الثقافي الحالي، والمشوب بكثير من عوامل. وعناصر. وقيم اللافاعلية. والتآكل الذاتي. والتناقض –في بعض الحالات- مع مسلمات الكينونة الحضارية الإسلامية. فكثير من أطرنا الثقافية أصبحت لا تسهم كثيراً في تعليم الإنسان قيم التسامح. والعدالة . والتعاون . والإبداع . والتشاور. والصدق. والأمانة. والوحدة وغيرها من القيم الدينية الأساسية في المجتمع. كما أن بعض هذه الأُطر الثقافية القائمة أصبحت لا تحرر الإنسان من أسر الجهل ، والسلبية. والتهاون. والتحايل. والغش . والتزوير . والفوضى بكل أنواعها. ومن هنا كان لزاماً علينا أن نجري تحليلاً معرفياً للمسألة الثقافية[1] كيما نجدَّد مرجعيتها ونُفعِّل مصادرها .

وأما على المستوى التربوي . فالثقافة ضرورية جداً لتعليم المجتمع، وبناء الإنسان الحامل للرسالة . والمندفع بوعي على طريق الفاعلية. والإبداعية. والإنتاجية الحضارية. فالثقافة ينبغي أن لا تتحول إلى مجرد ذلك الكل المركب ، بل ينبغي

---

[1] مالك بن نبي، القضايا الكبرى، بيروت: دار الفكر المعاصر 1991 م، ص 69.

[1] الطيب برغوث، موقع المسألة الثقافية من استراتيجية التجديد الحضاري عند مالك بن نبي، الطبعة الأولى، الجزائر: دار الينابيع للنشر والإعلام، 1993م، ص 16 وما بعدها.

أن تصبح ذلك التركيب الكلي الحيوي للإنسان الفاعل والمتحضر والمستوعب لسقف الإنجاز الحضاري المعاصر والمؤهل للتفاعل والحوار معه، والاستفادة القصوى منه. فالثقافة إذا لم تطرح على المستوى التربوي كمناهج لبناء الإنسان المتحضر فإنها تبقى حبيسة الأُطر الوصفية والأنثربولوجية والسوسيولوجية التي لها أهداف أخرى غير التي نرجوها للثقافة. فالثقافة كمنهاج تربوي ينبغي أن تقدم لنا المضمون التربوي الجوهري اللازم لبناء الإنسان في أبعاده المعرفية. والفكرية. والمنهجية. والروحية. والنفسية. والسلوكية . والعلائقية. والاجتماعية. وبعبارة أكثر دقة علينا "أن نتساءل: كيف ينبغي أن ندركها في صورة برنامج تربوي يصلح لتغيير الإنسان الذي لم يتحضر بعد في ظروف نفسية زمنية معينة"[1] وهذا المضمون التربوي للثقافة ينبغي أن يستقى من المصادر المعرفية الذاتية والأصيلة آخذين بعين الاعتبار المرجعية الدينية. والإنجاز التراثي التاريخي للأمة. والإرث الحضاري الإنساني. والإنجاز الحضاري المعاصر. فالثقافة بهذا المعنى هي التي تخلق النموذج التربوي المطلوب لتخريج النوعية البشرية الأصيلة، والقادرة على إثراء المسيرة الإنسانية بالأفكار والإنجازات النوعية.

وأما على المستوى الحضاري ، فالثقافة مسألة حاسمة وأساسية للغاية؛ فالفعل الحضاري المتوازن، والمتكامل ، والأصيل هو ذلك الفعل الذي تسنده ثقافة عميقة، أصيلة ، واعية، منهجية. ولا يمكن لفعل حضاري أن يحقق إنجازات حضارية نوعية ومثرية للمسيرة الحضارية للإنسان إلا إذا كان مسنوداً بثقافة حضارية أو بإنسان فاعل حضارياً. وهذه هي مهمة الثقافة في أعمق. وأدق صورها عندما تأخذ على عاتقها مهمة بناء الإنسان المتحضر بناءً عميقاً أصيلاً وليس مجرد تنميق وتزيين مظهري.

من هذا الإطار المنهجي العام تبدو لنا أهمية النظر إلى الدين والثقافة[2] بصورة أكثر حيوية وفاعلية تكون متصلة بظروفنا وواقعنا وما نطمح إلى تحقيقه من أهداف آخذين بعين الاعتبار كل العوامل والشروط اللازمة لجعل الثقافة والدين عاملين فاعلين في البناء الحضاري المنشود.

ثانياً: محددات المنظور الحضاري لتحليل دور الدين في تشكيل الثقافة

وقبل أن ندخل في تفاصيل دراسة دور الدين في البناء الثقافي للإنسان ينبغي لنا أن نضع جملة مقدمات أساسية ومداخل منهاجية القصد منها هو ضبط عملية التحليل ضمن إطار منهجي محدَّد. وهذه الجملة من المحدّدات أو المقدمات المنهجية يمكن تلخصيها بالصورة الآتية:

المحدد المنهجي الأول: وحدة الحق وتنوع التفسيرات المنهجية للظاهرة الديني[1]

هنا ينبغي لنا أن نفرَّق بين ثلاث رؤى -على الأقل- في تفسير الدين ومصدريته وطبيعة إلزاميته. ففي الرؤية الأولى يعتبر الدين نتاجاً ثقافياً ، وميراثاً بشرياً متحصلاً من التفاعل البشري عبر القرون مع ظواهر الحياة والوجود ومختلف

---

[1] مالك بن نبي، ميلاد مجتمع: شبكة العلاقات الاجتماعية، دمشق: دار الفكر، 1977، ص 94.

[2] كمال عبد الله الهادي، الدين والحياة، الطبعة الأولى، بيروت: دار الجيل، 1988 م، ص 19 وما بعدها.

[1] لفهم بعض أبعاد الظاهرة الدينية أنظر: الزنيدي ، مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة المؤيد، 1992م.

التفسيرات والتأملات البشرية لمختلف الظواهر الكونية الفيزيقية والميتافيزيقية. فالدين نتاج حركة الوعي الإنساني والعقل البشري في سياق التفاعلات الزمنية والمكانية لمختلف الأجناس والثقافات الإنسانية. وهذا التفسير للظاهرة الدينية ينزع عن الدين كل بعد متعالٍ عن الوضع البشري، فالدين نسبي وزمني وتاريخاني ومتطور ومتغير ويفتقر إلى الأسس الضرورية التي تجعله مطلقاً. والدين بهذا المعنى ينبغي أن يدرس في مجال الثقافة كمعطى ثقافي إنساني. فهذا الاستلاب التاريخاني النسبي للدين يجعل منه ظاهرة اجتماعية كغيرها من الظواهر التي ينتجها الإنسان أو يكتشفها ويتعامل معها بأدواته العلمية المخبرية الموضوعية. وهنا يصبح الدين نفسه موضوع بحث عقلي ودرس اجتماعي تطبق فيه مقولات الوضعية المنطقية والمادية التاريخية والتطورية الداروينية ومقولات المدرسة التفسيرية التأويلية والمدرسة العلمية ، وإذا تقدمنا قليلاً وطبقنا بعض أطروحات ما بعد الحداثة [1] فإننا نتحدث عن "نهاية الدين" وتحول الدين إلى مجرد التزام [2]اجتماعي –على حد قول الأستاذ الفيلسوف عرفان عبد الحميد- مرتبط بالفرد وحريته ورغباته. فهذا الاتجاه الفكري المتعاظم في الواقع الغربي المعاصر وخاصة مع أطروحات ما بعد الحداثة والعولمة الثقافيـة والدينيـة، ونهاية التاريخ

[3] يجعل من الدين ظاهرة اجتماعية مادية تقاس بما تحققه من مصالح. وما تقدمه من خدمات للفرد، فإذا ما قصَّر الدين عن إعطاء الإنسان هذه الأمور المادية والخدماتية، فإنه يتحول إلى مجرد معطى ثقافي، قد يعتبر وقد لا يعتبر على حسب هوى الفرد وتصوره.

إنّ هذا التفسير للظاهرة الدينية كمعطى ثقافي. وكظاهرة اجتماعية. وكمنتج إنساني له تطبيقاته وأبعاده الكثيرة على المستوى الثقافي. والأخلاقي. والمعرفي. والاجتماعي. والأدبي. والاقتصادي. والحضاري. والعمراني. فإذا كان الدين نسبياً وبشرياً فهو تاريخاني مرتبط بواقع وظرف وسياق تاريخي محدد لا يمكن أن يُفهم ويُحلل ، ويُدرك إلا بعد استرجاع ذلك السياق وذلك الواقع التاريخي. فالدين محكوم بمنظومة سوسيو-تاريخية تجعله أسير ذلك الوضع ، وكل محاولة لتعميم أطروحاته أو نقله من ذلك الوضع التاريخاني إلى وضع معاصر أو راهن ، إنما هو نوع من التجاوز المنهجي والاعتساف غير المقبول علمياً. وكذلك اعتبار الدين معطى ثقافي من إنتاج بشري يجعلنا نخلع عنه كل قداسة، وكل تعالٍ يجعله على الأقل في نظر أفراد المجتمع نوعاً من الالتزام الضروري لتشكيل المجتمع وبقائه واستمراره. وهنا قد يتحول الدين إلى مجرد رغبة أو هوى. وهنا تنحصر تماماً الوظيفة الاجتماعية والحضارية للدين ليتحول عند كثير من الناس إلى مصدر خرافات وفوضى وقلق وبلبلة داخل المجتمع ؛ وبالتالي ينبغي إقصاء الدين وعزله وتهميشه وإخراجه من منظومة الحياة ، وجعله في حصيلة العلوم النظرية التاريخانية المحنطة التي ليس لها دور اجتماعي حضاري. وكذلك تصورنا للدين كمعطى ثقافي بشري

---

(1) See, The Limitations of Globalization: Cases and Arguments, Edited by Alan Scott, London: Routledge, 1997.

(2) For further analysis see, Culture and Society: Contemporary Debate, Edited by: Alexander and Seidman, USA: Cambridge University Press, 1990, p. 239 onward

(3) To examine one of the recent theories and views on this trend see, Francis Fukuyama, The End of History and The Last Man, New York: The Free Press, Macmilan, 1992.

يترتب عنه فقدان المرجعية الدينية والدخول في منطق النسبية الدينية التي تحول الوعي الاجتماعي إلى مجرد آلة في خدمة واقع مادي صارم. وهنا تتحول القيم الدينية إلى قيم متطورة متغيرة متبدلة تتماشى وتغيرات الواقع البشري ومتطلبات الحياة والواقع المتغير. فما كان من قبيل العقيدة والإيمان الثابت يتحول ويتطور حسب الظروف، وما كان من قبيل الشريعة يمكن نسخه وتغييره. وهكذا تجري على الدين –وبصورة خاصة الإسلام- قوانين التطور والتغيُّر فتتحول قيمه ومبادؤه ونظمه إلى موضوع تغيير مستمر، وبالتالي يفقد الدين أحد أهم خاصيتين فيه وهما: خاصية الإطلاق التي تجعله بشكل دائم قادراً على تجاوز الواقع النسبي الموضوعي التاريخاني ، ورفع الإنسان إلى عالم المطلق المقدس ، وخاصية الإعجاز التي تجعل الدين يشكل تحدياً إعجازياً و يستجيب لحاجات الإنسان ويقدم له ما يقنعه ويمده بالإمكان اللازم لنظرته المستقبلية ، ولعطائه الحضاري المستمر. وهنا يصبح الدين عاجزاً عن أداء أي وظيفة حضارية في ظل التحولات الحضارية، والإنجازات الحضارية الكبرى التي يحققها الإنسان. فالدين هنا لا يقنع ولا يتحدى و لا يقيم الدليل والبرهان على صدقه بإعمال المنطق العلمي المعاصر واستخدام التجارب المخبرية الضرورية للوصول إلى النتائج العلمية الموضوعية.

وأما فيما يتعلق بالتفسير الثاني للظاهرة الدينية فيعتبر أن الدين نظام أخلاقي وعقدي وقيمي قد يكون من وضع بعض الصالحين والروحانيين والأخلاقيين الكبار من أمثال بوذا وكنفيشيوس[1]. وقد يكون الدين من مصدر إلهي متعالٍ سامٍ مقدسَّ ، ووصل إلينا عن طريق الرسالة والنبوة ولكن حُرف وغير وبدل أو نسخ بدين آخر ومثال ذلك المسيحية واليهودية. وفي الحالة الأولى يعتبر الدين إما نتاج مصدر سماوي تطاول عليه الزمان. وتم توريثه عبر الأجيال ، أو محصلة اجتهاد بشري ومعاناة روحية وفكرية أنتجت جملة من التعاليم والقيم والأخلاق والفضائل الإنسانية الفطرية المشتركة بين بني البشر. والدين في هذه الحالة قد يتضمن تصوراً كونياً معيناً إما جزئياً أو كلياً ؛ متماسكاً أو مختلاً. فالمهم أنّ الدين في هذه الحالة يشكَّل التزاماً أخلاقياً معيناً ويعَّبر عن معبود غيبي معيَّن ويضع مجموعة عقائد وتصورات ومبادئ تُوجَّه سلوك وممارسات أتباعه مثل البوذية والبراهمية والكنفشيوسية وغيرها. وفي الحالة الثانية –حالة أهل الكتاب- فإننا نتحدث عن أديان إلهية المصدر تتضمن عقيدة وشريعة ونظم أخلاقية وقيم إنسانية عالية ، ولكن اعتراها التبديل والتغيير، وبالتالي فهي خاضعة للنقد والزيادة والنقص والتقويم من فترة إلى أخرى. وعلى الرغم من ذلك فهي أديان لها أتباعها وأنصارها وشعائرها وتوجيهاتها. والأديان في الحالتين السابقتين وبغض النظر عن مضمونها ومدى صحتها أو تماسكها فإنها تُشكَّل ثقافات معينة تتجسد في سلوكيات أتباعها وأفرادها.

وأما فيما يتعلق بالتفسير الثالث للظاهرة الدينية فهو التفسير الذي جاءبه الدين الإسلامي الحنيف. وهو تفسير يفرَّق في دراسة الظاهرة الدينية بين أمرين:

---

[1] لمعرفة مختلف الأديان والمعتقدات والشـخصـيات الدينية التي ارتبطت بالدين والأخلاق أنظر: جفري بارندر، المعتقدات الدينية لدى الشـعوب، سـلسـلة عالم المعرفة، رقم: 173، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، مراجعة: عبد الغفار مكاوي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1993م ، ص 135 وما بعدها.

أولا: النص الديني الموحى –قرآنا وسنة- وهو إلهي المصدر بدون تغيير ولا تحريف ولا تبديل وهو محفوظ إلى قيام الساعة. ويتضمَّن الإسلام - كدين إلهي عالمي خاتم- العقائد الإسلامية والشريعة الإسلامية ونظام الأخلاق والقيم الإسلامية ونظم الحياة الأخرى..

وثانياً : التدُّين الإسلامي وهو محصلة ونتاج تفاعل المسلمين مع الواقع الإنساني المعقّد الذي عاشوه بدءاً من أيام التنزيل الأولى ، وحتى إلى يوم الناس هذا، وذلك وفق التصور الكوني التوحيدي الذي استقوه من الوحي الأعلى. ويمكن أن نقسَّم التُّدين الإسلامي إلى حقب تاريخية معيَّنة تمثَّل فيه الحقبة النبوية وحقبة الخلافة مرجعية التدُّين. وأسسه التطبيقية والعملية التي يُستهدى بها ويُرجع إليها. ثم تأتي الفترات المتعاقبة التي قد تعبَّر عن التدُّين الصحيح أو عن نوع من التهاون في الالتزام الديني. ولكن يبقى مفهوم عصمة الأمة في مجموعها أمراً أساسياً في هذا السياق حتى لا يتجاوز التهاون والتقصير حدوده الدنيا التي تخرجه عن المقبول والمعلوم من الدين بالضرورة.

فنحن إذن أمام نص ديني معصوم. ومحفوظ. وعالمي. وخاتم. وشامل. وكذلك أمام تطبيقات بشرية لمضامين هذا النص التي تبدأ بالتطبيق المرجعي النموذجي في العصر النبوي وعصر خلفائه ثم التطبيق الصحابي والتابعي، ثم التطبيقات التالية معلقين في أذهاننا فكرة الأمة المعصومة في مجموعها حتى لا تخرجنا بعض المآسي التاريخية والتطبيقات المنحرفة عن فهم حقيقة الإسلام ؛ وحقيقة الأمة الوسط وحقيقة رسالتنا في العالم.

فالذي يريد إذن أن يدرس الظاهرة الدينية دراسة موضوعية لا يستطيع أن يجازف بإعطاء تعميمات عامة لا تنطبق إلا على حالات دينية وثقافية واجتماعية معينة ، وتُغفل تماماً أديان ومجتمعات وثقافات إنسانية لها إسهامها الحضاري الكبير في تطور الوعي الديني والحضاري البشري. فالقول بإطلاق إن الدين ظاهرة اجتماعية ثقافية بشرية لا يعبَّر عن حقيقة الوضع الديني في العالم. وهذا النوع من الإسقاط غير موضوعي وغير علمي. ومن هنا فعندما نتحدث عن الدين ينبغي أن نفرَّق بين الدين الوضعي النسبي والدين الوضعي الميتافزيقي والدين الإلهي المحرَّف والدين الإلهي المحفوظ والمطلق والمهيمن والعالمي والخاتم. وحل مشكلة هذا التفريق ضرورية لأنّ ما يترتب عليها من أطروحات ومقولات دينية متنافرة ومختلفة أصبحت تشكَّل خطراً على جميع الأديان. وإذا لم نجرِ هذا التفريق الضروري بين التفسيرات المختلفة للظاهرة الدينية ، ونتجاوز الوضع القائل بأنّ الدين ظاهرة اجتماعية- خاصة بالنسبة للمسلمين- فإننا سندخل في إشكالات دينية عالمية خطيرة ؛ وذلك من جراء إسقاط مفاهيم ومقولات ومناهج وأدوات التحليل والنقد التأويلي[1] والوضعي المعاصر للدين، وخاصة ما قدمته فلسفة ما بعد الحداثة في هذا المجال، وما تقدمه الآن نظريات العولمة ومنطقها العالمي التفكيكي الصارم.

---

(1) For Further elaboration on Hermeneutics see, Paul Ricoeur, The Conflict of Interpretations: Essays in Hermeneutics, Evanton: Northwestern University Press, 1974 & Schleiermacher, “General Hermeneutics,” The Hermeneutics Reader, New York: Continuum, 1992. & Josef Bleicher, Contemporary Hermeneutics: Hermeneutics as Method, Philosophy and Critique, London: Routledge, 1980.

فعلى سبيل المثال فإنّ مسألة تغيُّر وثبات القيم الأخلاقية والقيم الدينية تتأثر كثيراً بتفسيرنا الأولي للظاهرة الدينية، ومنشأها وطبيعتها؛ فإذا كنا من حملة التفسير الوضعي أو التفسير التاريخاني ، فإن مفهوم النسبية الدينية ، وبالتالي التغيرُّ ، والتبُّدل والتطوُّر سيكون له ثقله الكبير في تفسيرنا وتصورنا للقيم والعقائد، والأخلاق. وسنأخذ موقفاً مغايراً تماماً لهذا لو كنا ممن يتبنى التفسير الديني الإسلامي في مجال القيم العقائدية والقيم التشريعية والقيم الأخلاقية الإنسانية الثابتة. وقد نأخذ موقفاً براجماتياً تكتيكياً إذا ما تبنينا بعض التفسيرات الأخرى للظاهرة الدينية، بحيث يرتبط تفسيرنا للمطلق والنسبي، وللثبات والتغيُّر في القيم الدينية بمصالحنا وظروفنا، وما يمليه علينا الواقع من معطيات ومواقف وظروف. ومن هذه الخطورة ينبغي أن يكون هذا المحدَّد المنهجي حاضراً في دراستنا للظاهرة الدينية وما يتعلق بها من مسائل.

المحدد المنهجي الثاني: الفصل بين الثابت والمتغير في النظام الديني

من الأمور الأساسية التي ينبغي استحضارها في عملية دراسة الظاهرة الدينية مسألة الثابت والمتغير في المنظومات الدينية. فكل نظام ديني يتضمن جملة قضايا أساسية ومبادئ كبرى ومقومات مركزية تمَّثل في حقيقتها طبيعة هذا الدين ومضمونه ودلالاته وقيمه الكبرى. وهذه القيم الكبرى قد يُسمح بتغييرها بالنسبة لبعض الأديان أو المنظومات الدينية الوضعية أو الأخلاقية وقد لا يسمح بمسها أو تبديلها في نظم دينية أخرى. واستناداً إلى المحدد المنهجي الأول الذي أشرنا فيه إلى مسألة التفسيرات المختلفة للظاهرة الدينية يمكننا القول أن الأديان تختلف في نظرتها إلى مسألة الثابت والمتغير في مجال القيم الدينية والأخلاقية. ومن هنا فليس من المعقول والمقبول والموضوعي كذلك أن نضع قاعدة واحدة تحكم مسألة الثابت والمتغير في الأديان المختلفة، بل من الموضوعي أن تُحرَّر الأديان من التحكُّمات المعرفية ومن الإسقاطات العلمية والواقعية المعاصرة التي تحاول أن تفرض على الدَّين أن يتحول إلى وضع نسبي ويترك أي صلة له بالمطلق، وبالتالي تتحكم فيه قوانين التاريخانية. فتوجيه الأديان كلها لتذوب في بوتقة التاريخانية والنسبية أمر لا يستقيم لا منهجياً ولا مع طبيعة هذه الأديان ولا مع واقع بعض الأديان القائمة في العالم. فهناك من الأديان ما فيه من المرونة –بسبب الطبيعة الذاتية للدين أو بسبب عوامل خارجية قاهرة أو بسبب ضغط الواقع- ما يسمح بتعديل وتغيير القيم الثابتة وإجراء قانون التغيير على كل قيمها سواء ما تعلق منها بالعقيدة أو الشريعة أو الأخلاق أو القيم الثقافية. ولكن هناك أديان أخرى لا تستجيب لهذا النوع من التحديات وتبقى دائماً مفرَّقة بين النسبي والمطلق وبين التاريخاني والمتعالي. ونحن لكي ندرس الظاهرة الدينية دراسة علمية موضوعية ينبغي لنا أن لا نفرض على الأديان مسالك معينة تسير وفقها وإلا أصبحت رجعية وأصولية وغير واقعية. فالمسألة هنا هي أن تترك الأديان نفسها لتحدد - على حسب تصوراتها ومقولاتها الكبرى - مجالات الثابت والمتغير في مختلف مجالات الوعي والممارسة الدينية. فإذا نظرنا مثلاً إلى الإسلام كدين إلهي منزل ومحفوظ وخاتم فإننا نجد الحاجز الفاصل بين ما هو ثابت مطلق وبين ما يمكن الاجتهاد فيه وإجراء التغيير فيه واضح بالصورة الكافية التي تخرج القيم الكبرى للعقيدة والشريعة

والمنهاج الإسلامي والنظام الأخلاقي من دائرة التغير والزماني والنسبي وتلحقها بدائرة المطلق والمتجاوز للتاريخانية بكل أنواعها.

كما نجد الإسلام يفتح المجال للاجتهاد في الفكر الديني التطبيقي، والاستجابة لكثير من متطلبات الواقع دون المساس بالثابت والمطلق في البناء القيمي والعقائدي الإسلامي. وعلى الرغم من أنّ الإسلام يعترف بهذا الحاجز الفاصل بين النسبي والمطلق، وبين المتغير والثابت وبين التاريخاني وما فوق التاريخاني إلا أن هذا لم يمس حقيقة الإسلام وتعاليمه وقيمه الكبرى بل أبدى الإسلام حيوية وفاعلية كبيرة في مجال الاستجابة لمتطلبات الواقع الإنساني المتغير وهذا معناه أنه ليس من المقطوع به أن نجري سيف التغيير والتبديل على كل قيمة عقدية أو أخلاقية أو تشريعية حتى نبرهن أنّ هذا الدين عصري أو أنه يتماشى مع الحداثة. ومن هذا المنطلق فليس من الضرورة أن نطبق المقولات التفكيكية والتاريخانية لمدارس ما بعد الحداثة والحداثة الجديدة ونحوّل كل القيم الدينية إلى مجرد التزامات اجتماعية نسبية مصلحية. بل على العكس فإنّ بقاء ذلك الحاجز الفاصل بين المطلق والنسبي وبين الثابت والمتغير في البناء الديني أمر ضروري لتماسك الدين وتماشيه مع الحياة البشرية. ومن هنا فإننا نرفض تماماً أن تطبيق المناهج النقدية التفكيكية المعاصرة على دراسة الظاهرة الدينية الإسلامية لأنها كثيراً ما لا تُدرك حقيقة هذا الدين وحقيقة المطلق الثابت والنسبي المتغير فيه. ومن هنا فوجود القيم الدينية والأخلاقية الثابتة المتعالية على الزمان لا يعني بتاتاً أنّ هذا الدين لا يستطيع مواجهة متطلبات الواقع وتحولات الوعي العالمي المعاصر. فهو "دين يدفع بذاته إلى التطور الصاعد الراشد البناء، ولا يقف من التطور الحق موقف الجمود والرجعية ، إنما غيره من النظم المنحرفة التي تضفي على الانحراف ثوب التطور هي التي يمكن بحق أن تسمى رجعيات" [1].

إنّ هذا المحدد المنهجي المهم يجعلنا نتجاوز إشكالية الثابت والمتغير في الممارسة الدينية ويجعلنا نحدد بدقة الحاجز الفاصل بين النسبي والمطلق ، بحيث لا نضيع الجهود والأوقات ونتروح في مواقعنا عندما نحاول عبثا تغيير القيم المطلقة بطبيعتها الكونية والدينية إلى قيم اجتماعية نسبية. كما يحاول الكثير مثلاً تغيير بعض قيم الأسرة الفطرية إلى مجرد أوضاع نسبية خاضعة للواقع. ويحدث اليوم في هذا المجال نقاش حاد للحديث عن مفهوم الزوجية وحرية الممارسة الجنسية بين الرجال أو بين النساء باعتبارها قيم إنسانية ينبغي إدخالها ضمن حقوق الحرية الفردية للفرد. إن هذا النوع من الطرح لا ينبغي تعميمه بل ربطه بظروفه ونوعية الواقع الاجتماعي والنفسي والحضاري الذي أنتجه وطبيعة الثقافة التي أنشأت هذه العقلية وهذه التساؤلات. فمن غير الموضوعي أن نحول موضوعات جزئية متصلة بتطور دلالي حضاري وثقافي معيَّن لمجتمع معينَّ إلى قوانين كونية يجب أن تحكم الوعي، وكـأنها قانون مثل قانون الجاذبية. إنّ التعامل مع الدين ومع قيمه المطلقة بهذه الطريقة يعبرَّعن جهل خطير بطبيعة الدين وحقيقته الكونية وخاصة في حالة الدين الإسلامي الذي هو وحي منزل.

---

[1] محمد قطب، التطور والثبات في حياة البشر، الطبعة الرابعة، بيروت، دار الشروق، 1980م، ص 250.

المحدد المنهجي الثالث: مراعاة طبائع الأديان والفاعلية الحضارية للدين

فإذا كان تفسير الظاهرة الدينية متعدداً ومتنوعاً، وإذا كان مفهوم الثابت والمتغير في القيم الدينية لا يخضع لقانون مفروض على الأديان جميعاً أن تتعقبه وتتبعه ، فإن الظاهرة الدينية كذلك تتنوع فيما يتعلق بطبيعتها الخاصة. فهناك أديان تمتلك تصورات كونية جزئية، وهناك أديان تمتلك مقولات أخلاقية عامة، وهناك أديان ذات تصورات كونية روحية وبعضها الآخر ذات تصورات دينية أخروية، والبعض الآخر ذات تصورات دينية مادية ، وبعضها الآخر ذات تصورات كونية اجتماعية. وأمام كل هذه التصورات يقف الدين الإسلامي بصورة خاصة كدين يجمع بين التصور الكوني العقائدي العام والفعل الحضاري الحيوي الذي يشمل مختلف مناشط الحياة وفعاليتها المتنوعة.

ففي دراستنا للدين لا ينبغي لنا كذلك أن نضع قانوناً عاماً يدعو إلى علمنة الدين أو إلى روحنة الدين أو إلى وضعنة الدين. ولكن ينبغي أن ننظر في طبائع الأديان وحقائقها الدينية ونتعامل مع كل نظام ديني بالصورة التي تعيننا على تفهم حقيقته وأبعاده. فبهذا المنطق نستطيع أن نتجنب كثيراً من أوجه الفوضى والاختلال في التفكير الديني المعاصر. فالدين الذي يجمع في منظومته التكوينية قيم الغيب والشهادة وقيم العقيدة وقيم الفعل الحضاري لا يمكن حصر مقولاته وقيمه في الجوانب الروحية أو عزله عن الواقع الاجتماعي بأي شكل من الأشكال ، لأنّ محاولة العزل تسهم كثيراً في خلق التطرُّف الديني وخلق التدّين المختل الذي يحطم ويهدَّد أكثر مما يبني ويؤمَّن أفراد المجتمع من الفوضى. فدين كالإسلام لا يجد كامل صورته ولا يحقق كامل فاعليته إلا إذا تحول إلى واقع ثقافي حضاري شامل يسهم في الترشيد للحركة الإنسانية في مختلف مناشط الحياة ، وهكذا عندما نحاول معاملته كأي دين آخر روحي أو أخلاقي أو اجتماعي أو وضعي فإننا نخطئ في التصرف بتجاوزنا لحقيقة الدين وطبيعته التكوينية. وبالتالي فلا ينبغي لنا أن نضع الأديان كلها في نصاب واحد وخاصة فيما يتعلق بالفاعلية الحضارية والطموحات التاريخية للأديان. فدين عالمي كالإسلام يمتد طموحه الثقافي والحضاري إلى ما وراء حدوده الجغرافية دائماً بحثاً عن التبليغ وليس عن الاستعمار، وبحثاً عن تجسيد مفهوم الأمة الخيرة في عالم الأمم الأخرى دون إقصائها أو استعمارها أو إكراهها على ترك أديانها أو استبدال ثقافاتها ، بل يحاول الإسلام دائماً أن يوضح الطريق ويرشد الوعي باتجاه الحق ويبقى حق الأديان في الحوار والتعارف والاتباع محفوظاً.

إن إدراكنا لحقيقة الظاهرة الدينية ونوعية طموحها العقدي والحضاري أمر ضروري للتعامل مع الدين بصورة صحيحة ومثمرة. ذلك لأنّ أي تعسف أو إسقاط في دراسة الظاهرة الدينية يؤدي إلى مخاطر ليس فقط تزييف حقائق الدين ؛ ولكن إلى خلق كل أنواع التطرُّف والفوضى في التفكير الديني.

المحدد المنهجي الرابع: ضرورة اعتبار ديناميكا العولمة[1] في دراسة الدين

فإذا كانت دراسة الظاهرة الدينية قد أخذت منعطفات جديدة مع بروز مقولات ما بعد الحداثة، فإن نظريات العولمة الحالية قد أبعدت النجع في دراسة الدين ومقولاته الكبرى. فالعولمة في الحقيقة كعملية حضارية متعاظمة مازالت تأخذ وضعها في الواقع العالمي المعاصر و تشكّل واحدة من النظريات الإنسانية المعاصرة ذات الأبعاد العالمية ليس فقط على المستوى الاقتصادي والسَّياسي والاجتماعي والأدبي ؛ لكن بصورة ملحة على المستوى الديني والثقافي. وهذا ما يجعل مقولات ونظريات العولمة تمس العمق الإنساني للإنسان، وتوجه النقد لحقائقه الثقافية والدينية ناهيك عن نظمه الاقتصادية والسَّياسية والتعليمية والاجتماعية. فإذا كان النظام الديني والنظام الثقافي لكل الأجناس والمجتمعات البشرية يتعرّض اليوم لمواجهة شرسة من قبل العولمة التنظيرية والتطبيقية، فإن كل الأديان وكل الثقافات ينبغي أن تدرك ديناميكا العولمة، ومنطقها التفكيكي الصارم للقيم والقواعد الكبرى للدين[1] ويعرف أحد الباحثين الغربيين العولمة على أنها "تلك العملية الاجتماعية التي يتم بواسطتها اختفاء وتقلص تأثير العوائق الجغرافية على التشكيلات الاجتماعية والثقافية، والتي بواسطتها كذلك يزيد وعي الناس بأنهم هم أنفسهم يختفون...ومفهوم العولمة هو موضوع واضح للتوظيف الإيديولوجي ، لأنه مثل مفهوم الحداثة- السابق عليه والمتصل به- يبدو وكأنه يقوم بعملية تبرير لنشر الثقافة الغربية ونموذج المجتمع الرأسمالي باقتراح أن هناك قوى خفية قاهرة خارجة عن نطاق التحكم البشري والتي تقوم بتحويل العالم كله"[2].ويقول بعض نقاد العولمة في شأنها: "ولا ريب في أنّ باير وغيره من رافعي راية العولمة ، الذين يحاولون بما يختارون من عبارات وصور الإيحاء بأن الأمر يتعلق بحدث شبيه بالأحداث الطبيعية التي لا قدرة لنا على ردها والوقوف بوجهها، أي أنها نتيجة حتمية لتطور تكنولوجي واقتصادي ليس بوسعنا إلا الإذعان له. والواقع أن هذا ليس إلا ثرثرة" [3].

وعلى الرغم من وجود نقد ذاتي داخلي للعولمة من قبل المفكرين الغربيين إلا أنه من الأهمية القول إن العولمة في أحد أبعادها ومضامينها الأساسية هي محاولة ليس فقط لإلغاء الحدود والحواجز الجغرافية والاتصالية بين المجتمعات ؛ الإنسانية، وليس فقط لتسهيل نقل الأشخاص والسلع والقيم فيما بين المجتمعات ولكنها وبالدرجة الأولى محاولة لإخضاع الوجود الإنساني كله لمنطق الواقع الحضاري الغربي النسبي وللنموذج الحضاري الرأسمالي القائم، مما يستتبع ضرورة

---

[1] لفهم ديناميكا العولمة يمكن الرجوع إلى: هانس مارتين وهارالد شـــومان، فخ العولمة: الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: عدنان عباس علي ورمزي زكي، سلسلة عالم المعرفة، العدد: 238، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990م.

[1] See, Peter Beyer, Religion and Globalization, First Edition, London: Sage Publications, 1994.

[2] Malcolm, Globalization, p. 3.

[3] هانس وهارالد، فخ العولمة، ص 33.

إرغام الدين والثقافة على تقديم التنازلات للنسبي وللواقع على حسب المطلق والثابت، ثم التنازل الاقتصادي والسَّياسي والاجتماعي لصالح قيم النموذج الحضاري الفعال الآن[1].

إنّ هذا المنطق ، وهذه الديناميكا الواقعية التي ستفرض على الجميع تعني فيما تعني ضرورة تنازل الدَّين عن بعض أو كل قيمه المطلقة حتى يستجيب لمتطلبات الواقع العالمي ، وكذلك الثقافات بالقدر الكافي لكي تصبح متماشية أو على الأقل لا تتعارض مع منطق العولمة الغربية الحضارية المعاصرة.

فإذا كان هذا هو المعنى الأولي للعولمة ، فإنّ هذا المنطق والمفهوم سيؤثر لا محالة في دراستنا للظاهرتين الدينية والثقافية والصلة بينهما سواء في وقتنا الحاضر أو في المستقبل القريب والبعيد. فمنطق العولمة الذي يراه البعض غلاّباً وكأنه قانون طبيعي سيُخضع الأديان كلها والثقافات كلها لضرورة المراجعة وبالأحرى لضرورة التموقع في خريطة الوعي العالمي المعاصر، وهذا يعني بالدرجة الأولى "التنازل للنسبي والواقعي والمصلحة العليا". وحقيقة نلاحظ في كثير من الكتابات هذه النزعة في التفكير حتى بعض أولئك الذين يصدرون في تفكيرهم عن الإسلام، وينتمون إليه أصبحوا يعكسون بعض هذه الآثار المدمرة للعولمة في كتاباتهم وخاصة في الدراسات المستقبلية عندما تجدهم يصرحون مثلاً: أنه في المستقبل لن يكون هناك إسلام ولكن مسلمين [1].

إنّ دراسة الظاهرة الدينية عامة والدين الإسلامي بصورة خاصة تتم عبر تفهمنا للمحددات المنهجية المذكورة أعلاه. فلابد من أن نراعي مسألة تفسير الدين ومسألة الثابت والمتغير ومسألة العقدي والحضاري ومسألة العولمة ومشكلة تنازل المطلق للنسبي في دراستنا للدين حتى لا نضيع محتوى الدين فتتلفنا ظروف الواقع ومتطلبات التطور الحضاري العالمي ، فنتلف بذلك نحن قيمنا الدينية والثقافية الأصيلة. وعلى الرغم من أهمية هذه المحددات الأربعة إلا أننا نرى ضرورة تعزيزها بمحدد آخر له قيمته المنهجية والمعرفية عند النظر في دور الدين في القيم الثقافية الفاعلة . وهذا المحدد الخامس يقودنا إلى تأكيد ضرورية الرؤية المتكاملة إلى الظاهرة الثقافية ذاتها والتى هى محل التوجيه من قبل الدين . وفيما يأتي بيان لهذا المحدد .

المحدد المنهجي الخامس:

---

[1] عبد العزيز برغوث، الأبعاد الإشكالية لمفهوم العالمية في الوعي الحضاري المعاصر، الطبعة الأولى، كوالالمبور: الشروق، 2001، ص 20 وما بعدها. وأنظر كذلك فصل: منظور التحليل الحضاري ووحدته الأساسية: من الحضارة إلى الحضارة العالمية. عبد العزيز برغوث، القضايا الكبرى في التجديد الحضاري عند مالك بن نبي، الطبعة الأولى، منشورات مركز الفكر الحضاري والتربية، كوالالمبور: الشروق: 2001.

[1] For more information on this trend see, Sohail Inayatullah, “Alternative Futures For the Islamic Ummah”, International Conference On Values and Attitudes in Sciences and Technology, 3-6 September 1996, Organized by: Islamic Development Bank, UIA and ASASI, Kuala Lumpur, pp. 37. See also, Zia Sadar, “Islam and The Future”, Futures, (vol. 23, No.3 April 1991), pp. 233. See also, Gulzar Haider, “An Islamic Future without A Name” Futures (vol. 23 No. 3 April 1991, pp. 302-310.

ضرورة الرؤية المتكاملة للظاهرة الثقافية ووظيفتها الحضارية

إن دراستنا للدين ينبغي أن تأخذ طبعها المنهجي ، كذلك فإنّ تحليلنا للظاهرة الثقافية، وتأثير العوامل الثقافية في الفرد والمجتمع والحضارة عموماً ينبغي أن يتخذ منحى منهجياً شمولياً متكاملاً. فدراسة الظاهرة الثقافية [1]من أهم وأعقد الدراسات الإنسانية والاجتماعية المعاصرة. وعلى هذا الأساس فإنّ منظورنا لدراسة الظاهرة الثقافية ينبغي أن يكون منظوراً شمولياً متكاملاً منهجياً ، نحدَّد من خلاله حقيقة هذه الظاهرة وبنيتها ومضمونها وديناميكيتها وآليتها وأدواتها ووسائلها. وبعبارة أخرى إن دراسة الظاهرة الثقافية ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار كل عناصر وأبعاد هذه الظاهرة ؛ إذ لا ينبغي أن نكتفي بالقول فقط أنّ الثقافة تتضمن العادات والتقاليد والأعراف والقيم والرموز والجماليات وأشكال التعبير والصور الإنسانية المحسة والأدبيات والأصوات وأنماط الحياة وطرائق السلوك وأنواع الفنون المختلفة والحرف والمهن والهوايات وغيرها من العناصر الثقافية؛بل علينا أن نتخطى هذه الدائرة في التحليل ونتعمق أكثر في مجالات الثقافة [2]الأكثر ضرورة وحاجة الآن. وكما هو معلوم فإنّ هناك تصورات كثيرة للنظر في الظاهرة الثقافية. وقد صنف كل من كروبر وكلاكهون معظم التصورات الغربية للثقافة في العالم الأنجلوسكسوني[3] في سبعة اتجاهات كبرى تستوعب حسب رأيهما مختلف الآراء في دراسة الثقافة.

- **فالمجموعة الأولى من التعاريف** هي التي تركِّز على مضمون الثقافة ومحتواها وبنيتها. فمعظم الكُتَّاب في هذه المجموعة يركزون على أن مفهوم الثقافة هو ذلك "الكل المركب" على ما ذهب إليه تايلور ومن تبعه من بعد. وهنا تتضمن الثقافة المعارف والعلوم والاعتقادات والفنون والقوانين والعادات والقيم والفضائل ، والقدرات والمهارات المختلفة التي يمتلكها الفرد ويتعلمها باعتباره فرداً في جماعة.
- **وأما المجموعة الثانية** من التعاريف فتركِّز على دراسة الثقافة في بعدها التاريخي ومضمونها التاريخي. فهي بهذا التصور تعني التاريخ والتراث الإنساني.
- **وفي المجموعة الثالثة** هناك تركيز في دراسة الثقافة على بعدها المعياري. فالثقافة هنا تعتبر كنمط أو أسلوب حياة أو نموذج اجتماعي أو طريقة سلوك أو معيار حركة اجتماعية. كما يركِّز كذلك هنا تعريف الثقافة على المثاليات والقيم والسلوكيات المتنوعة.

---

(1) For further details see, Lesli A. White Dillingham, Deth. The Concept of Culture, First Edition, USA: Burgess Publishing Company, 1973. & Arnold, Mathew. Culture and Anarchy, 2d. Ed. England: Theomurs Press, 1994. & John, Hongman. Culture and Personality, N.Y: Harper, 1954.

(2) See, Theorizing Culture, Edited by: Barbara Adam and Stuart Allan, First Edition, London: UCL Press Limited, 1995.

(3) For further details See, S. Takdir Alisjahbana, Values as Integrating Forces in Personality, Society and Culture, Kuala Lumpur, University of Malaya Press, 1974, pp. 149-150.

- **وفي المجموعة الرابعة** تعرف الثقافة في بعدها السيكولوجي. وهنا تدرس الثقافة باعتبارها محاولات الفرد للتلاؤم والتفاعل مع المحيط والبيئة وشروط الحياة المختلفة من خلال العمليات النفسية الاجتماعية المتنوعة. ويدخل كذلك ضمن هذه المجموعة من تعاريف الثقافة ما يتعلق بالتعلُّم واكتساب العادات والمواقف والسلوك، وهنا تستخدم أدوات التحليل النفسي، ومعطيات علم النفس الاجتماعي.
- **وأما المجموعة الخامسة** من التعاريف فتتضمن الأبعاد البنيوية للثقافة ، مثل دراسة بنية الثقافة، ونماذج البناء الثقافي وأنساقه ، وتنظيم الثقافة.
- **وأما المجموعة السادسة** فتركِّز في دراسة الثقافة على الجوانب الوراثية سواء البيولوجية أو الاجتماعية. فالثقافة هنا منتج إنساني ، ومحصلة للاجتماع البشري، ولها صلة كبيرة بوعي الإنسان وتشكيله الوراثي والطبيعي. ويركِّز هذا الاتجاه على دراسة السمات، والأفكار، والرموز الثقافية التي تعتبر عناصر مميزة للإنسان عن الحيوان.
- **وأما المجموعة السابعة** فهي مجموعة التعاريف التي لم تكتمل بعد ويصعب إصدار أحكام منهجية عليها، وتصنيفها ضمن أي اتجاه من الاتجاهات [1] .

صحيح أنّ الثقافة [2] تتضمن كل هذه الأبعاد ، إذ ينبغي لنا أن لا نغفل أي بعد منها كيما نبني صورة صحيحة عن هذه الظاهرة. ومن هنا ففي منظورنا الشمولي لدراسة الظاهرة الثقافية ينبغي أن نركِّز على ثلاثة محاور أساسية -على الأقل- تُشكِّل في مجملها حقيقة الثقافة[3]:

- بنية الثقافة ومضمونها مركِّزين على المضامين العقدية والقيمية والأخلاقية والجمالية والمعرفية والفكرية والرمزية والعرفية والأدبية والدينية والمعنوية، والتاريخية والتراثية والنفسية والسلوكية والتربوية والاتصالية للثقافة.
- وظيفة الثقافة وديناميكيتها وآليتها مركِّزين على الفعل الثقافي والأدوات الثقافية والوظائف الثقافية والوسائل الثقافية والأجهزة الثقافية والمؤسسات الثقافية والأدوار الثقافية والعلاقات الثقافية والعمليات الثقافية والقوانين الثقافية والمناهج الثقافية والأساليب الثقافية ..وغيرها.
- مرجعية الثقافة ونوعيتها وهنا نركِّز على طبائع الثقافة وفلسفة الثقافة ومصادر الثقافة وخصائص الثقافة وأهداف الثقافة ونوعية الثقافة ومعادلة الثقافة ونموذج الثقافة واتجاه الثقافة..وغيرها.

---

(1) See, A.L Kroeber & and Clyed Kluchohn, Culture, a Critical Review of Concepts and Definitions (Papers of the Peabody Museum of American Archaeology and Ethnology, Harvard University, Vol. XLVII, no.1) Cambridge, Massachusetts, 1952.

(2) Chris Jenks, Culture, First Ed. London: Routledge, 1993, p. 8 onward

(3) Terry Eogleton, The Idea of Culture, First Ed. UK: Blackwell Publishers, 2000, p. 7 onward.

فبهذا التصور نستطيع أن ندرك حقيقة الثقافة، وحقيقة بنيتها ووظيفتها ، وحقيقة مرجعيتها ونوعيتها ومصادرها. ويهمنا كثيراً في هذه الورقة أن نتعرَّف على بعض وظائف الثقافة ، وصلتها بالحركة الاجتماعية، وبعمليات البناء الحضاري كيما نتبين ضرورتها ، ثم بعد ذلك نحدَّد كيف يؤدي الدَّين دوراً حيوياً في تشكيل وتفعيل وتجديد الثقافة.

سبقت الإشارة إلى تأثير العوامل الثقافية[1] في تشكيل الإنسان والمجتمع معاً، وقد تبقى الحديث ولو بصورة مختصرة عن مستويات ودوائر هذا التأثير –أي- الحديث عن الثقافة في ديناميكيتها الحضارية. والثقافة تؤثر في المجتمع ، والحضارة والوعي والفكر والمعرفة من خلال تأثيرها في الإنسان ، وفي حركة المجتمع. وكذلك تؤثرَّ الثقافة في نظريات المعرفة ومصادرها وأدواتها ومناهجها ووسائلها. والعوامل الثقافية هي التي تحدَّد إلى حد كبير نوعية النظرية المعرفية ومصادرها ومناهجها ، وتحدَّد أنماط الحياة وطرائق السلوك. كما تؤثر في الباحث المنتج للمعرفة، وفي الرئيس القائد وفي العامل وفي كل شرائح المجتمع. فهي تؤثَّر "بما يسود فيها من قوانين ونظم في اتجاهات الأفراد وفي نمط شخصيتهم".[2] فالعوامل الثقافية هي التي تُطعم المعرفة وتشكَّل الإنسان وتبني المجتمع وتقوي الصلة بين طبقات المجتمع وتُغذيها ، وتُضمنها أسلوب حياة الفرد ونمط سلوكه وطرائق وعيه ومناهج تفاعله وحواره الثقافي مع الآخرين. والثقافة بما تتضمنه من رؤية كونية ونسق حياتي ، ونمط سلوكي ونظام علائقي وتفاعلي تقوم بترشيد وتوجيه كامل حياة الفرد والجماعة. وبالتالي تلعب المعادلة الثقافية دوراً حاسماً في استقامة هذا الفرد وفاعليته الحضارية. فالثقافة تكون بمثابة القلب النابض في الهيكل الاجتماعي، فهي التي تحمل معارف وأفكار النخبة والعلماء وتضخها في الجسد الاجتماعي. "فالثقافة هي ذلك الدم في جسم المجتمع يغذي حضارته ويحمل أفكار النخبة كما يحمل أفكار العامة ؛ وكل من هذه الأفكار منسجم في سائل واحد من الاستعدادات المتشابهة والاتجاهات الموحدة والأذواق المتناسبة"[1]. ومن بعض وظائف الثقافة[2] التي ينبغي التركيز ؛ عليها نذكر الآتي:

- توفير الجو والمناخ العقلي المنفتح والحيوي الذي يشجع المبادرات وينمي قيم الإبداع والرسالية في وعي الإنسان والمجتمع، ويشجع الأفراد على التفاعل مع الواقع، ومعالجة المشكلات، ودراسة الظواهر المختلفة؛ وبالتالي إنتاج المعارف اللازمة للتطور والتحضُّر؛ فبمقدار ما يتوفر هذا الجو الحيوي؛ بمقدار ما تظهر العوامل الداعية إلى التطور والإبداع والتفاعل الشمولي مع الواقع.

---

(1) See, Social Structure and Culture, Edited by: Hans Haferkamp, Berlin and New York: Walter de Gruyter, 1989.

(2) محمد لبيب النجيحي، الأسس الاجتماعية للتربية، الطبعة الثامنة،(بيروت ، دار النهضة العربية، 1981، ص 176.

(1) مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة: عمر كامل مسقاوي و عبد الصبور شاهين، دمشق: دار الفكر، 1981م، ص 86-87.

(2) أنظر، عبد العزيز برغوث، تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية النفسـية في نمو المعرفة وتطورها إنتاجاً واسـتهلاكاً، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الرابع لكلية التربية حول: التعليم الجامعي ما بين إنتاج المعرفة واسـتهلاكها (توجهات مسـتقبلية)، البحرين، مارس 6-8-2000، ص 17 وما بعدها.

- العوامل الثقافية الحية الإيجابية تقوم بتعزيز وتدعيم دور المعرفة ورسالتها في المجتمع، وكذلك دور الإنسان في التنمية وذلك بتكريم الإنسان وإعطائه مكانته اللائقة به. فالإنسان المكرم المتوازن المعتدل الفعال يعكس حقيقة الثقافة المكرمة المتوازنة المعتدلة الفعالة. فالثقافة هي التي تحول هذه المعاني والقيم الإنسانية إلى أعمال وسلوكيات ومعانٍ تربوية تدخل في بناء الشخصية وتشكيل العلاقات الثقافية السوية بين مختلف طبقات المجتمع.
- الثقافة الحيوية تقوم ببناء الجسر المطلوب بين المؤسسات الاجتماعية والمشاريع التنموية وأفراد المجتمع؛ بحيث تمدهم بكل شروط التماسك، والتفاعل والاتصال. وبهذا يستفيد المجتمع من كل أشخاصه وأفكاره وطاقاته وإمكاناته.
- تقوم الثقافة الإيجابية كذلك بإحياء الروح الرسالية والدافعية الحضارية لدى أفراد المجتمع. وكذلك تعالج الثقافة الحية كل أنواع السأم والخمول المعرفي والاجتماعي الذي تنتجه عوامل ما ضد الثقافة.
- تساهم كذلك الثقافة في تحديد الخصوصية المعرفية والحضارية للإنسان والمجتمع. فهذه الوظيفة المهمة للنظام الثقافي لها أثرها الفاعل في أصالة المجتمع وفاعليته التاريخية. كما تعين كذلك هذه الوظيفة على تمييز النماذج الحضارية المختلفة عن بعضها البعض؛ بحيث يفرق بين النموذج الحضاري الأصيل الذي يُنتج أصلاً ضمن النطاق الثقافي للمجتمع وبين النماذج الحضارية الأخرى التي تصدر عن ثقافات أخرى مغايرة. وبالتالي فالثقافة تعين الإنسان على التمييز بين الأصيل والدخيل، وبين ما يصلح تطبيقه مباشرة في واقعه وبين ما لا يجوز تطبيقه من المعارف والأفكار والاستراتيجيات والقيم إلا بعد مراجعته وتنقيته وتصفيته مما يُعلق فيه من الإسقاطات والظلال الإيديولوجية والدلالات الثقافية والمعرفية المغايرة للنسق الثقافي للإنسان.
- الثقافة تُغني أفراد المجتمع بالرموز والمعاني والدلالات والمصطلحات والمفاهيم الأساسية التي تسمح لهم بالتواصل والانسجام، وتحقيق التماسك اللازم للتطور والتقدم. ذلك لأن الرموز والقيم والمصطلحات، والمفاهيم تحمل شحنات دلالية ومفهومية ترجع في أساسها إلى النسق المعرفي الأولي الذي أنتجها. فمثلاً هناك عشرات المفاهيم والمصطلحات في علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الانثربولوجيا مما يرجع إلى محاولات وجهود رواد هذه العلوم في إطار النسق المعرفي الغربي، ومن هنا فمن الخطر استعمال تلك المفاهيم ضمن النسق الثقافي للإنسان في المجتمعات الإسلامية قبل إجراء التعديل والتوجيه والترشيد اللازم لهذه المفاهيم والمصطلحات.
- والمجال الآخر الذي تسهم به الثقافة الحية الواعية في نمو نفسية [1]الإنسان وتطور المجتمع هو مجال السلوك والتهذيب والتربية العملية. فالعوامل الثقافية بما تتضمنه من قيم خاصة بأسلوب الحياة ونمط السلوك ومناهج الفعل،

---

(1) See, Psychology and Culture, Edited by: Walter J. Lonner & Roy S. Malpass, USA: Allyn &Bacon, 1994.

وطرائق الوعي، وأدوات التفاعل والاتصال تكون قادرة على توجيه الإنسان ليكتسب القيم التربوية التي تسهم في بناء شخصيته [2]وعالم علاقاته الاجتماعية.

في الحقيقة وظائف الثقافة كثيرة وأثارها متعددة، وما سبق ذكره ما هو إلا محاولة لبيان بعض الجوانب البسيطة جداً لقدرة الثقافة على أداء دور حضاري فعال. ويبقى لأصحاب القرار والفعل في المجتمعات أن يشكلوا الإستراتيجيات الثقافية الكفيلة بتطوير المجتمعات. وإن ما يهمنا بالدرجة الأولى في هذه الورقة هو بيان ضرورة النظرة الشمولية المتكاملة إلى الظاهرة الثقافية كيما نتمكن من توجيهها توجيهاً صحيحاً، وكيما نتبين كذلك دور الدين في التوجيه الثقافي المطلوب لمجتمعاتنا العربية الإسلامية المعاصرة.

ثالثاً: ملاحظات حول دور الدين في تشكيل القيم الثقافية والأخلاقية

- دور الدين في إعطاء الرؤية والنموذج والمنهج

لقد أصبح واضحاً أن موضوع الثقافة مهم في بناء الإنسان الذي تفتقر إليه كل الأفعال الحضارية التاريخية، كما أصبح واضحاً أن الدين ضرورة وجودية أصيلة في الكيان الإنساني عموماً ، كما تبيَّنت لنا الحاجة إلى مراعاة التفسيرات الإنسانية المختلفة للظاهرة الدينية وإدراك طبائع الأديان وتصوراتها العقائدية والحضارية والقيم الثابتة والمتغيرة في الأديان وتأثير العولمة المعاصرة في دراستنا للدين والثقافة معاً. ويبقى الآن أن نلقي بعض الضوء على دور الدين في تشكيل القيم الثقافية والأخلاقية. فمما لا شك فيه أن الدين مصدر أساس للقيم الإنسانية الأخلاقية والثقافية على حد سواء. وأي قيمة ثقافية أو أخلاقية ينبغي أن تكون لها صلة بالدين وتصوراته للحياة. والدين حين يساهم في تشكيل القيم الأخلاقية والقيم الثقافية لا يشكِّلها باعتبارها قيماً نظرية مجردة ولكن باعتبارها قوى وطاقات للتوجيه والترشيد الإنساني. فالقيم الأخلاقية والقيم الثقافية ينبغي أن تؤدي دورها الفاعل في الوجود الإنساني بدءاً من إحداث التغيير اللازم في الوعي والشخصية والحركة الإنسانية وانتهاءاً ببناء نظام فاعل للقيم الثقافية يكون بمثابة البناء الأساسي لكامل المجتمع ولكامل نشاطاته وتطلعاته. فالدين حين يمارس دوره في التاريخ وذلك بتشكيل أو تفعيل أو تجديد القيم الأخلاقية والثقافية، يمارسه باعتباره منهاجاً وتصوراً كونياً شاملاً للحياة والإنسان والكون والزمان والأفعال البشرية. وبهذا يحوز الدين موقعه الفاعل في الحركة الحضارية البشرية عندما يصبح هو المصدر المهم لمبررات الفعل البشري ، وهو الموجِّه الأساس للطاقة الحيوية البشرية ، وهو المبين الرئيس لمعالم الحركة البشرية المتوازنة والمتناغمة مع طبائع العمران وسنن الاجتماع والتحضر. وهنا لا يظهر الدين فقط كمجرد مقولات عقدية وأخلاقية واجتماعية ولكن كنظام حياة متكامل يتضمن مناهج وعقائد وتشريعات وقيماً أخلاقية وثقافية وسياسات واستراتيجيات، بالإضافة إلى اشتماله على الروح أو الشرارة الروحية الدافعة التي تولِّد الطاقة الحيوية وتشكِّل

[2]سامية حسن الساعاتي، الثقافة والشخصية: بحث في علم الاجتماع الثقافي، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1983م.

القيمة الأخلاقية[1]، وتفعَّل البناء الثقافي ليمارس دوره في تشكيل الإنسان والمجتمع والحضارة. فالدين يقوم بدوره حين يقدم لنا **أولاً: الرؤية الكونية العقدية** الخاصة بتصورنا للغيب والكون والحياة والإنسان والواقع والزمان والمكان والحركة، وحين يقدم لنا **ثانياً :النموذج الحضاري** الخاص بالإنسان الصالح والمجتمع المتماسك والثقافة الفاعلة، والحضارة المتوازنة، وحين يقدم لنا **ثالثاً: المنهج التوجيهي** المطلوب لتجسيد دلالات ومعاني النموذج الحضاري على وفق التصور الكوني. وبعبارة أخرى، فإن الدين يقدم الرؤية والنموذج والمنهج معاً ، وبالتالي يكون الدين قد وضع الطاقة الحيوية البشرية ووضع الإنسان عموماً في الصورة الحقيقية والصحيحة لرسالته وواجبه كخليفة لله في هذا العالم. فالدين حين يقدَّم الرؤية والنموذج الخاص بالإنسان والمجتمع والثقافة والحضارة، وحين يقدم المنهج التوجيهي يكون قد أهَّل الإنسان ليمارس دوراً حضارياً فاعلاً ومتوازناً ومستقيماً مع منطق التاريخ وقوانين الكون وسنن التحضر والاجتماع. ومن هنا فحين نتحدث عن الثقافة بصورة خاصة فإننا نتحدث عن التجسيد الفعلي للرؤية والنموذج والمنهج الذي يحمله الدين لبناء وتوجيه الحياة الإنسانية

- مثال لدور الدين في الثقافة العربية الإسلامية

الثقافة الإسلامية مثلاً هي في جوهرها التعبير المحس عن الرؤية والنموذج الإسلامي والمنهج الإسلامي. فالثقافة الإسلامية في الحقيقة تعبرَّ عن الثقافة التوحيدية التي تجسَّدت في الواقع الإنساني والاجتماعي والحضاري والثقافي الإسلامي ، كما تعبر عن المنهج الإسلامي في توجيه الإنسان والأسرة والمجتمع والدولة ومؤسسات التربية والتعليم والاقتصاد والسياسية، أي المنهج المسؤول عن بناء المجتمع الصالح والمتوازن. وقد قدَّمت الثقافة الإسلامية للعالم تجربة حضارية ضخمة تتمثل في الحضارة الإسلامية برؤيتها الكونية ، ونموذجها ، ومنهجها الأخلاقي الاجتماعي .ومن الأمثلة الرائدة لدور الدين في تشكيل القيم الأخلاقية والثقافية عند المسلمين هو مسألة مقاصد الشريعة. فمقاصد الشريعة تعبر في عمقها وجوهرها عن نظام أخلاقي قيمي ثقافي متماسك. وهذه المقاصد تعبرَّ عن أرقى معاني القيمة الإنسانية في الوجود. فحين تتحدث المقاصد عن الضروريات[1] والحاجيات والتحسينيات فهي في حقيقتها تصف لنا نظاماً أخلاقياً قيمياً راقياً جداً. فعندما تقول المقاصد أن من ضرورات الوجود الإنساني ومن ضرورات استقامة الحياة الإنسانية وتوازنها وتناغمها: المحافظة على الدين والنفس والعقل والمال والنسل ، فإنّ نظرية المقاصد بهذا التصريح تكون قد عبرّت عن أرقى وأهم القيم الأخلاقية الإنسانية التي لا تستقيم الحياة البشرية بدونها. ولكن تعبير المقاصد عن هذه الضرورات باعتبارها قيماً إنسانية كبرى يجب المحافظة عليها ليس من قبيل التنظير ولكن من قبيل المحافظة والتطبيق والتنفيذ أي من قبيل الفعل الثقافي الذي يمس الفرد، والمجتمع،

---

[1] أنظر: مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، ص 40 وما بعدها.

[1] أنظر: أبو اسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، ضبط وتعليق عبد الله دراز، بيروت: دار المعرفة، بدون تاريخ، ص 8-10. ومحمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة، تونس: الدار التونسية للنشر، 1978، ص 188 وما بعدها، وكذلك كتابه: أصول النظام الاجتماعي، الدار التونسية للنشر، 1977.

والدولة، ومجمل البناء الاجتماعي. فلو أردنا مثلاً أن نرتب ونصنف مجموع القيم الأخلاقية الإنسانية في محاور لوجدنا أن المحاور الخمسة التي تحددها فكرة المقاصد تستوعب كامل البناء الأخلاقي المطلوب لاستقامة الوجود البشري.

ولكن نظرتنا إلى فكرة المقاصد من زاوية الشريعة أو الدراسات الإسلامية فقط لا يعطي في الحقيقة الصورة المجملة والعميقة للدين الإسلامي باعتباره مصدراً ثراً للقيم الأخلاقية، ولهذا ينبغي أن نوسع نظرتنا بإدخال الزاوية الثقافية في التحليل. أي أن لا ننظر فقط إلى فكرة المقاصد نظرة فقهية أصولية ولكن أن ننظر إليها كذلك نظرة ثقافية اجتماعية. فحين نكامل بين النظرتين نرى عظمة الدين الإسلامي في جانبيه النظري والتطبيقي الديني والدنيوي الأخلاقي والاجتماعي. ولو أردنا أن نعبر عن هذه الفكرة بصورة مختلفة لقلنا ينبغي لنا أن ننظر إلى فكرة المقاصد كنظام أخلاقي من زاوية علم الشريعة ومن زاوية علم الاجتماع معاً – أي- من وجهة نظر أبو إسحاق الشاطبي "كعالم شريعة" وعبد الرحمن بن خلدون "كعالم اجتماع" معاً أو من وجهة نظر الطاهر بن عاشور ومالك بن نبي معاً. إنّ هذه النظرة المتكاملة تتيح لنا فرصة إدراك الثقافة الإسلامية في عمقها الفقهي وعمقها الاجتماعي، وفي نظامها الشرعي ونظامها الاجتماعي، وبهذا نكون قادرين على البرهنة مرة أخرى أننا نمتلك ثقافة إسلامية دينية واجتماعية قادرة على بناء الثقافة الأصيلة والمتحضرة في نفس الوقت.

- دور الدين في تشكيل القيم الأخلاقية والثقافية

إنّ دور الدين إذن أساس في تشكيل القيم الأخلاقية والثقافية لدى أفراد المجتمع وشرائحه المختلفة. وهذه القيم الثقافية تدخل في كل تفصيل من تفاصيل حياة الفرد والمجتمع، فالإنسان وشخصيته ووعيه وتفكيره وعبادته وعاداته وتقاليده ومواقفه وسلوكه وعلاقاته وأعماله ونشاطاته وحركاته وسائر وجوده إنما هي جزء من مفهوم ثقافة هذا الإنسان. والدين في الحقيقة يدخل في توجيه كل هذه الجوانب حين يحتضن الثقافة كلها ويتعهدها بالبناء والتوجيه والترشيد. وبهذه الصورة يكون الدين عامل أساس في أي ثقافة بالمفهوم الواسع للثقافة. يقول مالك بن نبي: "الدور الذي يؤديه الدين في هذا المستوى-الاجتماعي- حين يتدخل في التركيب الاجتماعي في شكل قيم أخلاقية، متجسدة في العرف والعادات والتقاليد والقواعد الإدارية والمبادئ التشريعية... فدور العنصر الديني كعامل تنظيم نفسي دور رئيسي لا من حيث أنه يعمل في صورة مبادئ موجهة تنطبع في ذاتية الأنا لتصبح دوافع وقواعد للسلوك فحسب، ولكن لأنها كذلك تستطيع أن تتجلى في صورة تحريك مانع في بعض الظروف المرضية كما في حالة الكبت...فتأثير الدين على الأنا هو إذن تأثير عام سواء كان ذلك لتحديد عناصر الشخصية الأساسية أم كان لأنه في بعض الحالات الشاذة يؤدي إلى نشأة جوانب مرضية... فالعنصر الديني بصفة عامة-فضلاً عن أنه يغذي الجذور النفسية العامة على ما بيَّنا- يتدخل مباشرة في العناصر الشخصية التي تكوِّن الأنا الواعية في الفرد، وفي تنظيم الطاقة الحيوية التي تضعها الغرائز في خدمة هذه الأنا... ولما كانت هذه الطاقة الحيوية المنظمة تتحول إلى نشاط اجتماعي لدى الفرد، وكان الفرد سبباً في وجود النشاط المشترك للمجتمع خلال التاريخ ، فإنَّ ذلك يرينا بصورة واضحة أهمية دور العنصر الديني، بطريقتين مختلفتين. ومن ناحية أخرى فإنّ الآلية النفسية-أكثر من أي شيء آخر- هي التي تولِّد"الحركة

الدائمة: إذ أن نشاطها يبدأ بعمليات متكررة. والطاقة الحيوية الصادرة عن الغرائز والمنظمة بفعل التكيف، والموضوعة تحت تصرف الأنا. هذه الطاقة إنما تتصرف فيها الإرادة. أي أنّ الإرادة هي التي ستتصرف في توزيع تلك الطاقة الحيوية في مختلف قطاعات النشاط الاجتماعي لدى الفرد، وبالتالي تتحكم في توزيع النشاط المشترك للجماعة. فالإرادة هي التي تتحكم في هذا التوزيع ، ولكن حركتها الخاصة تخضع هي ذاتها لاطراد نفسي. ومن هنا تأتي مشكلة توجيه الطاقة الحيوية الخاضعة لتصرف الأنا"[1].

فهكذا إذن تظهر لنا أهمية الدين ودوره الحيوي ليس فقط من الجانب العقدي، والفقهي ولكن كذلك من الجوانب النفسية ، والاجتماعية ، والثقافية، والاجتماعية، والحضارية العامة. ومن هنا ينبغي لنا أن نقوم بعملية توجيه ديني وثقافي للإنسان حتى نخلق اللحمة اللازمة لتفعيل الدين في حياة الإنسان، ولتوجيه الثقافة نحو تحقيق رسالتها الحضارية وفق الرؤية والنموذج والمنهج الذي يقدمه لنا الدين آخذين بعين الاعتبار ظروف الواقع وسقف الوعي الحضاري القائم وضرورات التفاعل والحوار الحضاري الإنساني في عصر العولمة والعالمية الشاملة.

- التوجيه الديني للثقافة

إنه من الضروري ونحن نعيش في عالم معولم أصبحت فيه الثقافات والمجتمعات الإنسانية تعيش في اتصال وتفاعل متنامٍ ومتعاظم أن نقوم بعملية توجيه ديني للثقافة كيما نجعلها قادرة على الاستجابة الواعية للظروف الراهنة لمجتمعاتنا. ونقصد بعملية التوجيه الديني للثقافة تلك العملية المنهجية والمنظمة التي تقوم بتفعيل وتجديد الصلة بين الدين والثقافة. فحين نجدِّد هذه الصلة، فإنّ الدين سيقوم بتوجيه ثقافتنا، وإخراجها من كل أنواع الركود والسكون والانحراف ويفعِّل فيها قيمها وأنماطها وأساليبها وأنساقها ونماذجها وأدواتها ووسائلها، وأجهزتها فتصبح الثقافة بذلك فاعلة وحيوية بالقدر الذي يتاح فيه للفرد والمجتمع أداء رسالة حضارية. فالتوجيه الدِّيني للثقافة ضروري جداً حتى نجدِّد شخصية الفرد ووعيه وفكره وسلوكه ونظام علاقاته الاجتماعية فيصبح فرداً فاعلاً في مجتمعه ، وهو كذلك ضروري لتجديد الصلة بين أفراد المجتمع ، ومؤسساته ، وسلطاته ومختلف شرائحه، مما يجعل المجتمع كله حاملاً للرسالة وشاعراً بالواجب والمسئولية الملقاة عليه في إطار مشاريع التنمية والتقدم المنشود. والتوجيه الديني للثقافة ينبغي أن يراعي الأمور الآتية:

- إنّ توجيه الثقافة وتفعيلها عملية معقدة ومركبة لا تتم بصورة آلية أو بشكل سريع، ولكن تتم عبر مخططات واستراتيجيات منهجية متكاملة تتحدَّد بها أهداف عملية التوجيه الثقافي ووسائلها وأدواتها ومراحلها. فتوجيه الدين للثقافة يأخذ شكل مشروع متكامل تراعى فيه كافة العوامل الذاتية والمحلية والخارجية التي تؤثر في الفعل التوجيهي، كما تراعى فيه نوعية، وطبيعة المؤسسات التي تصلح للتوجيه الثقافي، ونوعية المناهج المناسبة للتوجيه الثقافي. فعندما يباشر الدين عملية توجيه الثقافة وتفعيلها ، فإنّه يعبرَّ عن حركة اجتماعية توجيهية تمس كافة شرائح المجتمع، وتخلق الإرادة، والقدرة،

---

[1] بن نبي، ميلاد مجتمع ،ص 66-67.

والدافعية اللازمة لتركيز الجهد في تحقيق أهداف الدين من بناء ثقافة فعالة ومتفاعلة مع الواقع المعيش. ومن هنا فمن اللازم أن يكون لدينا مشروع متكامل للتوجيه الدِّيني للثقافة، حتى نتجنب التغييرات الجزئية، والتوجيهات الموضعية التي لا تمس كامل البناء الثقافي بل أجزاء منه. وهنا ندخل في دوامة استهلاك الجهود حين يكون هناك عمل للبناء وآخر لما ضد البناء دون وعي، ومن غير قصد. وبالتالي من الضروري أن نمتلك مشروعاً منهجياً شاملاً ومتكاملاً للتوجيه الديني للثقافة.

- إنّ توجيه الدين للثقافة ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار وضع الثقافة، وحالتها القائمة ، وقوى الدفع والبناء فيها ، وقوى الجمود والركود. فعندما نوجَّه الدين ليفَّعل الثقافة ويجدِّدها ينبغي لنا أن نتعرَّف على الخريطة الثقافية التي يتوافر عليها- المجتمع حتى لا نقدم حلولاً لا تتناسب وواقع الثقافة أو تتجاوز حال الثقافة أو دون مستوى الثقافة الموجودة.
- إن توجيه الدين للثقافة ينبغي أن يتضمن أبعاداً تربوية عملية، إذ ينبغي أن لا يحصر عمل الدين في مجال العبادات والروحيات والآداب والأخلاقيات بل عليه أن يتضمن شحنات تربوية عملية تقوم بالتوجيه للثقافة بمفهومها العام. فيكون هناك توجيه للثقافة الاجتماعية والثقافة المهنية والثقافة الاقتصادية والثقافة السياسية والثقافة الدينية، والثقافة الحضارية، والثقافة الاتصالية الحوارية. فهنا ينبغي أن يقدَّم الدين توجيهاته وتعاليمه لكي يصنع ثقافة عملية متفاعلة مع الواقع وظروفه.
- ينبغي كذلك لعملية التوجيه الديني للثقافة أن تجيب عن الأسئلة الآتية: هل نحن بحاجة إلى التوجيه الديني للثقافة حتى نمتلك مبررات الفعل التوجيهي. وما ينبغي للدين أن يجدده في الثقافة حتى تكون الأهداف واضحة. وما هو نوع المضمون الديني الذي يكون قادراً على تجديد الثقافة حتى يكون المشروع جاهزاً. وكيف يوجَّه الدين الثقافة حتى يكون المنهج واضحاً. وبماذا نحقق التوجيه الديني للثقافة حتى تكون الوسائل، والأدوات متوفرة ومناسبة. إننا حين نتحدث عن التوجيه الذي يقوم به الدين لثقافتنا وحياتنا ينبغي أن لا نطرحها كمجرد ترف فكري أو عمل جزئي بسيط بل كفعل منهجي منظم ومبرر.
- ينبغي أن نراعي في عملية توجيه الدين للثقافة المفاهيم والمصطلحات الأصيلة التي تنتمي إلى إطارنا الدلالي الحضاري، ونسقنا الفكري الاجتماعي. ذلك لأنّ توجيه الثقافة أو تجديد الثقافة لا يتم بالصورة الصحيحة إذا نحن قمنا باستعارة نظريات، ومفاهيم، وفلسفات، وأطروحات وقيم، ومذهبيات، وأنساق، ونماذج، وأساليب ثقافية أخرى لتكون هي مضمون توجيهنا الثقافي. وفي الحقيقة تعتبر هذه المسألة خطيرة وخاصة في عصر العولمة التي تريد أن تجعل أنساق ونماذج الثقافة الغربية هي السائدة وهي المهيمنة في التفكير والسلوك والحركة والسياسة والاقتصاد والأكل والملبس والترفيه وغيرها. ومن هنا فعلى الدين أن يكون قادراً على تفعيل الثقافة وتأصيلها لتصدر من ذاتها، وتتفاعل مع الثقافات الأخرى من موقع الأصالة والقدرة والتفاعل.

- قبل أن يقوم الدين بعملية توجيه وتفعيل للثقافة ينبغي أن نحدَّد أي هدف وأي نموذج وأي شكل نريده لثقافتنا. فتحديد مقصودنا بالثقافة وأهدافها وآفاقها وطموحاتهاله دور في التوجيه الديني. فإذا أردنا إنشاء ثقافة فعالة وأصيلة ومبدعة ومتفاعلة وحوارية، فإنّ التوجيه الديني سيأخذ وجهة ومضموناً يختلف تماماً إن نحن أردنا تشكيل ثقافة سلبية ساكنة مشوهة غير قادرة على التفاعل، ولا تؤمن بقيم الحوار. ومن هنا يصبح من اللازم تحديد "النوعية الثقافية" المنشودة أولاً.
- ينبغي إشراك كل شرائح المجتمع، وفعالياته، ومؤسساته، وأجهزته، وسلطاته في عملية التوجيه الديني للثقافة. إذ ينبغي لكل فرد في المجتمع أن يحس بالواجب المفروض، ويهتم قدر الاستطاعة بشأن تحقيقه. ذلك لأن عملية توجيه الدين للثقافة ينبغي أن تكون في أساسها جماعية. ولما كانت هذه العملية جماعية يتطلب الأمر إشراك الجميع، مما يحتاج إلى تشكيل "شبكة العلاقات الاجتماعية" التي تصل بين كافة شرائح المجتمع بسلطاته وعلمائه وجماهيره وتنظم حركتهم باتجاه تحقيق أهداف التوجيه الديني للثقافة. فوجود شبكة العلاقات الاجتماعية المتماسكة هو الذي يجعل عملية توجيه الدين للثقافة ناجحة ومنظمة وقادرة على تحقيق أهداف المجتمع كله.

الخاتمـة

إن دراسة الدين والثقافة من المسائل الصعبة والمعقدة ليس فقط على المستوى النظري ولكن كذلك على المستوى العملي التطبيقي . وإذا كان هناك من رسالة تغيأت هذه الورقة المتواضعة إيصالها إلى النخبة الواعية من أبناء أمتنا فهي ضرورة بناء "منظور حضاري عالمي" لدراسة الدين والثقافة والقيم. فبدون الوصول إلى بناء حضاري متكامل لدراسة الدين والثقافة سيبقى أملنا في تفعيل الدين حضارياً ، وتجديد الثقافة عملياً – خاصة في عصر العولمة- ضئيلاً وربما لا يخدم مصالحنا الوطنية ، والإقليمية ، والعالمية . ففهم الدين، والثقافة، والقيم ، وتفعيلها في حياة الناس يبدأ أولاً وقبل كل شيء من تشكيل "المنظور الحضاري العالمي المتكامل" للتحليل والتوجيه. ثم يتوجه إلى دراستها آخذاً بعين الاعتبار فلسفة الأديان وتنوع نظرتنا إليها ووحدة الحق والحقيقة وطبائع الأديان وفعالياتها الحضارية، والثابت والمتغير في الأديان وتأثير مفاهيم العولمة وطبيعة الظاهرة الثقافية.

إنّ الدين يؤدي دورًا فاعلاً في تشكيل الثقافة وتجديدها حين يقدم لنا الرؤية الكونية والنموذج الحضاري والمنهج التوجيهي وأن الثقافة تؤدي دوراً ديناميكياً في صناعة الإنسان المتوازن والفاعل فكرياً وروحياً ، ونفسياً وسلوكياً واجتماعياً . وإذا كان الدين يتحدث عن قيم الحرية والسلام والأمن والتسامح والمساواة والعدل والتعايش والتعاون والصدق والأمانة

والتكريم والحوار والتعارف، فإنّ الثقافة هي المسؤول الرئيس عن تجسيد هذه القيم في واقع الحياة من خلال تشكيل الإنسان والجماعة والحضارة الحاملة لهذه المعاني العظيمة.

إنّ الأمل معقود أن تتمكن أمتنا الإسلامية من استرجاع حيويتها الحضارية وخفتها التاريخية وفاعليتها الاجتماعية وتوازنها الثقافي، لأنّ ذلك من الشروط الأساسية في تحقيقها لرسالة الاستخلاف في الأرض، وتجسيد معاني الشهادة والشهود على الناس حضارياً وتاريخياً .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية

1- بارندر ، جفري:المعتقدات الدينية لدى الشعوب، سلسلة عالم المعرفة، رقم: 1، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، مراجعة: عبد الغفار مكاوي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، 1993م.

2- برغوث ، الطيب : موقع المسألة الثقافية من استراتيجية التجديد الحضاري عند مالك بن نبي ، الطبعة الأولى ، دار الينابيع للنشر والإعلام، الجزائر ، 1993م.

3-برغوث، عبد العزيز: أفكار حول مفهوم الحضارة والثقافة والتربية في عصر العولمة، الطبعة الأولى ، الشروق، كوالالمبور ، 2001م.

- تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية النفسية في نمو المعرفة وتطورها إنتاجا واستهلاكا، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الرابع لكلية التربية حول: التعليم الجامعي ما بين إنتاج المعرفة واستهلاكها "توجهات مستقبلية"، البحرين، مارس 6-8-2000م.
- الأبعاد الإشكالية لمفهوم العالمية في الوعي الحضاري المعاصر، الطبعة الأولى الشروق ، كوالالمبور ،2001م.
- القضايا الكبرى في التجديد الحضاري عند مالك بن نبي ، الطبعة الأولى، الشروق ، كوالالمبور، 2001م.
- المنهج النبوي والتغيير الحضاري، كتاب سلسلة الأمة، رقم 43، قطر،1995م.

4-بركات أحمد حسن: فطرة الله التي فطر الناس عليها، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 1987م.

5- ابن عاشور ، محمد الطاهر: مقاصد الشريعة، الدار التونسية للنشر، تونس 1978 - أصول النظام الاجتماعي ، الدار التونسية للنشر، 1977م.

6- ابن نبي ،مالك، الظاهرة القرآنية ترجمة: عبد الصبور شاهين ، دار الفكر، دمشق، 1984.

- مشكلة الثقافة، دار الفكر، دمشق، 1984م.
- القضايا الكبرى، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1991م.
- ميلاد مجتمع : شبكة العلاقات الاجتماعية، دار الفكر دمشق.

- شروط النهضة،ترجمة عمر كامل مسقاوي وعبد الصبورشاهين، دارالفكر،دمشق ،1981م.

7-الخشاب ، سامية مصطفى: دراسات في علم الاجتماع الديني، الكتاب الأول: علم الاجتماع الديني، الطبعة الثانية ، دار المعارف، القاهرة 1993م.

8-ثيمبسون ميشال وآخرون : نظرية الثقافة، سلسلة عالم المعرفة، ترجمة علي سيد الصاوي، مراجعة وتقديم الفاروق زكي يونس، العدد: 223، جويلية 1997م.

9-الساعاتي ، سامية حسن : الثقافة والشخصية: بحث في علم الاجتماع الثقافي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983م.

10-السمالوطي ، نبيل محمد توفيق: الدين والبناء الاجتماعي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة،1981م.

11-الشاطبي ، أبو اسحاق : الموافقات في أصول الشريعة، ضبط وتعليق عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت ، بدون تاريخ.

12-مارتن ،هانس وهارالد شومان: فخ العولمة: الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: عدنان عباس علي ورمزي زكي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 238، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1990م.

13-مجموعة من الباحثين: أبعاد الدين الاجتماعية، سلسلة العلوم الاجتماعية، إشراف عبد الوهاب بوحدية، تعريب: صالح البكاري، الدار العربية للكتاب، 1985م.

14- الهادي ، كمال عبد الله: الدين والحياة، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت 1988م.

15- قطب ، محمد: التطور والثبات في حياة البشر، الطبعة الرابعة، دار الشروق، بيروت، 1980م.

16- النجيحي ، محمد لبيب: الأسس الاجتماعية للتربية، الطبعة الثامنة، دار النهضة العربية، بيروت ،1981م.

17-الزنيدي ، عبد الرحمن بن زيد: مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، الطبعة الأولى ، مكتبة المؤيد ، الرياض ،1992م.

ثانياً :المراجع الإنجليزية

1- Alisjahbana S. Takdir. Values as Integrating Forces in Personality,

2- Society and Culture, Kuala Lumpur, University of Malaya Press,

3- 1974.

4- Beyer, Religion and Globalization, First Edition, London: Sage Publications, 1994.

5- Bleicher, Josef. Contemporary Hermeneutics: Hermeneutics as Method, Philosophy and Critique, London: Routledge, 1980.

6- Culture and Society: Contemporary Debate, Edited by: Alexander and Seidman, USA: Cambridge University Press, 1990.

7- Culture and Society: Contemporary Debate, Edited by: Alexander and Seidman, USA: Cambridge University Press, 1990.-

8- Dawson, Christopher. Progress and Religion, USA: Sherwood Suyden and Company Publications, pp 70-116.

9- Deth, Lesli A. White Dillingham,. The Concept of Culture, First Edition, USA: Burgess Publishing Company, 1973.

10- Eogleton, Terry. The Idea of Culture, First Ed. UK: Blackwell Publishers, 2000.

11- Fukuyama, Francis. The End of History and the Last Man, New York: The Free Press, Macmiilan, 1992.

12- Haider, Gulzar. “An Islamic Future Without aName” Futures (vol. 23 No. 3 April 1991.

13- Harman, Willis. Global Mind Change, Second Edition, San Francisco, Berret Koehler Publishers, Inc., 1998.

14- Hongman, John. Culture and Personality, N.Y: Harper, 1954.

15- Inayatullah, Sohail. “Alternative Futures for the Islamic Ummah”, International Conference On Values and Attitudes in Sciences and Technology, 3-6 September 1996, Organized by: Islamic Development Bank, UIA and ASASI, Kuala Lumpur.

16- Jenks Chris. Culture, First Ed. London: Routledge, 1993.

17- John, Hall, R & Mary Jo Neitz, Culture: Sociological Perspectives, Prentice: Hall, 1993.

18- Kroeber, A.L & and Clyed Kluchohn, Culture, aCritical Review of Concepts and Definitions (Papers of the Peabody Museum of American Archaeology and Ethnology, Harvard University, Vol. XLVII, no.1) Cambridge, Massachusetts, 1952.

19- Kohn , Joel S. Culture, Multiculture, Post Culture, London: Sage Publications, 1995.

20- Mathew, Arnold, Culture and Anarchy, 2d. Ed. England: Theomurs Press, 1994.

21- Psychology and Culture, Edited by: Walter J. Lonner &Roy S. Malpass, USA: Allyn &Bacon, 1995.

22- Ricoeur, Paul, The Conflict of Interpretations: Essays in Hermeneutics, Evanton: Northwestern University Press, 1974.

23- Risk Society and Beyond: Critical Issues for Social Theory, Edited by: Barbara Adam, Ulrich Beck and Joost Van Lonn, London: Sage Publications, 2000.

24- Schleiermacher, “General Hermeneutics,” The Hermeneutics Reader,New York: Continuum, 1992.

25- Schumaker John F. Religious Motivation Across Cultures, Motivation and Culture, Edited by: Munro, Schuaker, Carr, New York and London: Routledge: 1997.

26- Scoot William P. Dictionary of Sociology, Special Indian Edition, Delhi: Goyl Saa B. Publisher and Distribution, 1989.

27- Social Structure and Culture, Edited by: Hans Haferkamp, Berlin and New York: Walter de Gruyter, 1989.

28- Taylor E. B. Primitive Culture, Vol. 1, New York: 1924.

29- Theorizing Culture, Edited by: Barbara Adam and Stuart Allan, First Edition, London: UCL Press Limited, 1995.

30- The Limitations of Globalization: Cases and Arguments, Edited by Alan Scott, London: Routledge, 1997.

31- Ulrich Beck, Risk Society: Towards a New Modernity, Translated by Mark Ritter, First Ed. London: Sage Publications, 1992.

32- Waters Malcolm.Globalization, First Edition, London and New York: Routledge, 1995.